دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الدلالة الزمنية للأفعال في القرآن الكريم
المؤلف الرئيسي:	الريح، بشير الجيلي مصطفى
مؤلفين آخرين:	حامد، عبدالحليم محمد(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2000
موقع:	أم درمان
الصفحات:	1 - 183
رقم MD:	661708
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة أم درمان الاسلامية
الكلية:	كلية اللغة العربية
الدولة:	السودان
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	القرآن الكريم، الاعجاز اللغوي، الزمن
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/661708

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الباب الأول

آراء النحاة القدامى حول الدلالة الزمنية للأفعال

الفصل الأول

آراء النحاة القدامى حول حدِّ الفعل وأقسامه وعلاماته

المبحث الأول : مقدمة عن علم الدلالة

المبحث الثاني : حدُّ الفعل عند النحاة

المبحث الثالث : أقسام الفعل عند النحاة

المبحث الرابع : علامات الفعل عند النحاة

المبحث الأول
مقدمة عن علم الدلالة

تعريفه :

تطـــلق كلمة الدَّلالة والدِّلالة في اللغة ويقصد بها توجيه الشيء الوجه الصحيح ، قال صاحب القاموس : "دلَّه على الطريق دلالة ودُلولة فاندل سدده إليه"[1] وفي مختار الصحاح : "دلَّـــه عـــلى الطريق يَدُلُّه بالضم دَلالة بفتح الدال وكسرها دُلُولَة بالضم"[2] وفي لسان العرب : "دلَّه على الشيء يَدُلُّه دلاً ودَلالةً فاندل سدَّده إليه . ودَللته فاندل. قال الشاعر :

مالك يا أحمقُ لا تندلُّ وكيف يندلُّ امرؤٌ عِثْوَلُّ (١)

قال أبو منصور: سمعت أعرابيًا يقول لآخر:أما تندل على الطريق؟ والدليل ما يستدلُّ به"[3]

وتطلق كلمة الدلالة ويقصد بها الهداية كما ورد في حديث علي رضي الله عنه في صفة الصحابة رضي الله عنهم "يخرجون من عنده أدِلَّة" أدلَّة جمع دليل أي بما قد علموا فيدلون عليه الناس ، يعني يخرجون من عند الرسول صلى الله عليه وسلم فقهاء فجعلهم أنفسهم أدلة مبالغة[4] وعلى هذا المعنى جاء في القرآن الكريم قوله تعالى:(مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ)[5] دلهم أي أرشدهم .وقوله تعالى:(هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ)[6]فمعنى أدلكم أرشدكم وأهديكم . وقوله تعالى :(ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلاً)[7] أي تنقصه قليلاً قليلاً .

يتضح مما تقدم أنَّ الدلالة في اللغة يراد بها الهداية وبيان الشيء ، وبما أن اللفظ يدل على معناه ويهدي السامع إليه فقد سميت العلاقة بين اللفظ والمعنى دلالة . ومنذ العشرينات من هذا القرن أصبحت "الدلالة" اصطلاحًا يطلق على المعنى[8] وقد أطلق عليه عدة أسماء

---

(١) القاموس المحيط ، لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، باب الدال (مادة كل) ص ١٢٩٢ ، مؤسسة الرسالة ط٥

(١) مختار الصحاح ، لمحمد بن أبي بكر الرازي ، باب الدال (مادة وكل) ص٨٨ ، مكتبة لبنان ط بدون ، ١٤١٦هـ-١٩٨٦م

(٣) لسان العرب،لابن منظور ص٢٦٤،طبعة مصورة عن طبعة بولاق ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر بدون سنة

(٤) لسان العرب ج١٣ ص٢٦٤

(٥) سورة سبأ من الآية ١٤

(٦) سورة القصص من الآية ١٢

(٧) سورة الفرقان من الآية ٤٥

(٨) التحليل الدلالي للفعل في اللغة العربية ، محمد خليفة الأسود ، مقال منشور في مجلة اللسان العربي ص٣٣-٣٤ ، العدد ٣٣-٩ذو الحجة ١٤ يوليو ١٩٨٩م

في اللغة الإنجليزية أشهرها "Semantics" ويطلق عليه اسم "السيمانتيك" معرب من الكلمة الإنجليزية أو الفرنسية .

ومـــن **التعريفات** التي عرف بها علم المعنى "أنه دراسة المعنى" أو " العلم الذي يدرس المعنى" أو "ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى" أو "ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادرًا على حمل المعنى"[1] .

موضوعه

موضـــوع عـــلم الدلالة : الاهتمام بدراسة العلاقة بين الرمز أو العلامة وبين المدلول ، هذه العلامات أو الرموز قد تكون علامات أو رموزًا غير لغوية تحمل معنى كالعلامات المرورية والإشارة باليد أو الإيماءة بالرأس أو أي وسيلة من وسائل الاتصال والتفاهم . كما قد تكون كلمات أو جملاً أو أي علامة أو رمزًا لغويًا .

وعـــلى الرغم من اهتمام علم الدلالة بدراسة الرموز وأنظمتها بصفة عامة إلا أنه ركز على اللغة بصفة خاصة،وذلك لأهميتها بالنسبة للإنسان .

وقد عرف بعضهم الرمز بأنه "مثير بديل يستدعي لنفسه نفس الاستجابة التي قـــد يستدعيها شيء آخر عند حضوره" ومن أجل هذا قيل إن الكلمات رموز لأنها تمثل شيئًا غير نفسها . وعرفت اللغة بأنها "نظام من الرموز الصوتية العرفية"[2] .

فروعه :

لهذا العلم ثلاثة فروع رئيسية هي :

(أ) علم الدلالة اللغوي وهو فرع من علم اللغة العام ويهتم بدراسة المعنى في اللغة وذلك من حيث علاقة المفردات اللغوية والمركبات الإسنادية "الجمل" بالمعنى .

---

(1) علم الدلالة أحمد مختار عمر الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ، القاهرة ، سنة ١٩٦٢م ص١١

(٢) علم الدلالة أحمد مختار عمر صـــ١٢

(ب) علم دلالة الرمز ويختص هذا العلم بتكوين قواعد دلالية للغة المستعملة في العلوم ، وقد تطور هذا العلم على يد العالم رودلف كرناب (١٨٩١-١٩٧٠) ويعرفه دي سويسر بأنه "العلم الذي يدرس الرموز بصفة عامة[١].

(ج) علم الدلالة العام ، ويهتم هذا الفرع بدراسة المعنى وتأثيره في السلوك الإنساني وقد أسس هذا العلم ألفردهادنيك (١٨٧٩-١٩٥٠).

كل فرع من الفروع السابقة يهتم بدراسة العلاقة بين الرمز والمدلول والرمز في علم الدلالة اللغوي هو اللفظ ، والمدلول هو المعنى ، واللفظ إما أن يكون اسمًا أو فعلاً أو حرفًا ...[٢]

علاقاته بالعلوم الأخرى :

ارتبط علم الدلالة بالفلسفة والمنطق ارتباطا وثيقًا أكثر من ارتباطه بأي فرع آخر من فروع المعرفة حتى قال بعضهم : "إنك لا تستطيع أن تقول متى تبدأ الفلسفة وينتهي السيمانتيك وما إذا كان يجب اعتبار الفلسفة داخل السيمانتيك أو السيما نتيك داخل الفلسفة"[٣]

ويلي علوم الفلسفة في الاهتمام بالدلالات علم النفس الذي عالج الجانب الذاتي للغة . لقد اهتم علماء النفس بالإدراك ، وحيث كان الإدراك ظاهرة فردية فقد طوروا وسائل ليعرفوا بها كيف يختلف الناس في إدراكهم للكلمات ، أو في تحديد ملامحها الدلالية ، كذلك يهتم علم النفس بكيفية اكتساب اللغة وتعلمها ، ودراسة السبل التي بها يتم التواصل البشري وغير البشري عن طريق اللغة[٤] .

---

[١] المصدر السابق ص١٢

[٢] التحليل الدلالي للفعل ، محمد خليفة الأسود ، مجلة اللسان العربي ص٣٤

[٣] علم الدلالة ، أحمد مختار عمر ص١٥

[٤] المصدر السابق ص١٦

نشأته :

يعتبر علم الدلالة قمة الدراسات اللغوية ولكنه مع ذلك حديث النشأة ويرجع ذلـــك إلى قلة اهتمام اللغويين المحدثين بمشكلة المعنى . يقول الدكتور السعران : "إن أول دراسة علمية حديثة خاصة بالمعنى هي تلك التي قام بها ميشل بريل في كتابه " Essai de semantique"[1] .

لقد كان لدراسة بريل في علم الدلالة أثرها في لفت أنظار اللغويين إلى مشكلة المعـــنى أو إلى تغيير المعنى بوجه خاص فازدادت رغبة اللغويين في معرفة الأسباب التي تـــؤدي إلى تغيـــير في المعنى فأخذوا يبحثون في تاريخ الحياة الثقافية للشعوب بحثًا عن الأسباب التي تؤدي إلى تغيير معنى الكلمة .

ولقـــد ظهـــر بعد كتاب بريل بحوالي سته وعشرين سنة كتاب "معنى المعنى" الـــذي كتبه (أوجدن وريتشاردز) وأحدث أضعاف ما أحدثه كتاب بريل من تأثير لاسيما في الدارسين للمسائل اللغوية ، ومن اللغويين من يرى أن معنى المعنى ليس كما يوحـــي اسمه دراسة خالصة للمعنى من الناحية اللغوية ، بل أنه يقدم نظرية في المعرفة (الابســـتمولوجيا) "Epistemology" وأيا كان الأمر فإن مؤرخي الدراسات الـــلغوية يقررون أن هذا الاهتمام السائد بدراسة الدلالة لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية ، قد أثاره بوجه خاص كتاب (معنى المعنى)[2] .

ويقوم تفسير أوجدن وريتشاردز للمعنى على أساس (رياضي) (آلي) ، فالمعنى عندهما يرتد إلى أربعة عناصر هي :

---

[1] عوامل التطور اللغوي ، دراسة في نمو وتطور الثروة اللغوية ، د. أحمد عبد الرحمن حماد ص١٠٩ ، مطابع البيان التجارية ، بدون طبعة وبدون سنة .

[2] المصدر السابق ص١٠٩ ، ١١٠

القصد ، والقيمة ، والمدلول عليه ، والانفعال العاطفي .[1]

وقـــد قام بردجمان بمحاولة أخرى لدراسة مشكلة المعنى سماها (منطق الفيزياء الحديثة) أو إخضاع الألفاظ للتجربة بين فيها للقارئ المبتدئ تلك التغيرات الدلالية الـــتي تطـــرأ على بعض الكلمات عندما يستعملها المتخصص في موضوع تخصصه ، فكلمتان مثل "الزمان" و "المكان" من الكلمات اليومية المألوفة . ولكن لكل من هذين المصـــطلحين عند الفيلسوف أو عالم الفيزياء مثلاً دلالة تختلف عن دلالته المألوفة في الأحاديث اليومية[2] .

ولقدكـــان لعلمائـــنا المتقدمين جهود مقدرة في دراسة معاني الألفاظ وتطور دلالتها ، فقد خصص ابن جني بابا لدراسة العلاقة بين الألفاظ والمعاني وبيان المناسبة بيـــنهما[3] . كما قدم أبو هلال العسكري (ت٣٩٥) عملاً دلاليًا متميزًا في الفروق الدلاليـــة إضـــافة إلى جهوده اللغوية والنقدية التي منها معجمه (التلخيص في معرفة الأشياء) المرتب بحسب أبواب المعاني ، فقد صنف مؤلفًا بعنوان (الفروق اللغوية) قدم مـــن خلال أبوابه الثلاثين دراسة دلالية لعدد من الألفاظ التي تتقارب معانيها بصورة يشكل التفريق بينها ، قال في مقدمة كتابه الفروق :

"إني ما رأيت نوعا من العلوم وفنًا من الآداب إلا وقد صنف فيه كتب تجمع أطـــرافه ، وتـــنظم أصنافه إلا الكلام في الفروق بين معان تقاربت حتى أشكل الفرق بينها نحو العلم والمعرفة ، والفطنة والذكاء ، والإرادة والمشيئة ، و الغضب والسخط ، وما شاكل ذلك ، فإني رأيت في الفرق بين هذه المعاني وأشباهها كتابًا يكفي الطالب ويقنع الراغب ، مع كثرة منافعه فيما يؤدي إلى المعرفة بوجوه الكلام ، والوقوف على حقائق معانية .

---

[1] المصدر السابق ص١١١

[2] المصدر نفسه ص١١١

[3] الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ج٢ ص١٥٢ وما بعدها بدون ط وسنة

والوصول إلى الغرض فيه ، وفرقت ما أردت تضمينه إياه من ذلك"[1]

كما ألف أبو الطيب اللغوي عبد الواحد بن على كتابًا في الفروق اللغوية على نحـــو مـــا قام به العسكري نقل عنه السيوطي في المزهر ما توصف به اليد عند لمسها صنفًا من الملموسات يعتبر قمة في دراسة الفروق اللغوية[2] .

ومن المحاولات المتميزة التي قام بها المتقدمون في دراسة تطور دلالة الألفاظ ما قـــام بـــه أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي المتوفى سنة ٣٢٢هـــ في كتابه (الزينة في المصـــطلحات الإسلامية العربية) فقد أورد فيه عددًا من الألفاظ التي تطورت دلالتها بعـــد ظهـــور الإســـلام من خلال ورودها في القرآن الكريم أو الحديث الشريف أو اســـتخدام الفقهـــاء لها في إطار مصطلحاتهم الفقهية ، وقد استعان في فهمه للألفاظ بحروفها الأصلية ومادتها الاشتقاقية .

هـــذه نماذج من العمل الدلالي الذي قام به المتقدمون في إطار دراسة مشكلة المعنى يمكن أن تعد مادة غنية ولبنات أولى في علم الدلالة .

يرى الدكتور أحمد مختار عمر أن الدراسة الدلالية قديمة قدم التفكير الإنساني ومواكـــبة لتقدمه وتطوره ، فقد تعرض الفلاسفة اليونان من قديم الزمان في بحوثهم ومناقشـــاتهم لموضوعات تعد من صميم علم الدلالة فقد تكلم أرسطو عن الفرق بين الصوت والمعنى ، وذكر أن المعنى متطابق مع التصور الموجود في العقل المفكر وميز بين ثلاثة أمور .

أ- الأشياء في العالم الخارجي .

---

[1] الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الوفاق الجديدة ص ٩ مطبعة دار الوفاق بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٠هـــ -١٩٨٠م

[2] المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، السيوطي ج ص شرح وتعليق محمد أحمد جاد المولى والبيجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، بدون ط وبدون سنة .

ب- التصورات = المعاني

ج- الأصوات = الرموز أو الكلمات .

وكان تمييزه بين الكلام الخارجي ، والكلام الموجود في العقل الأساس لمعظم نظريات المعنى في العالم الغربي خلال العصور الوسطى[1]

---

[1] علم الدلالة ، احمد مختار عمر ص١٧

مراحل التكوين الدلالي :

يقـــول ابـــن سينا عن مراحل التكوين الدلالي في كتابه الشفاء تحت عنوان : (فصل في معرفة التناسب بين الأمور والتصورات والألفاظ والكتابات ، وتعريف المفرد والمركب فيما يحتملهما من ذلك) "إن الإنسان قد أوتي قوة حسية ترتسم فيها صور الأمـــور الخارجية ، وتتأدى عنها إلى النفس ، فترتسم فيها ارتساما ثانيًا ثابتًا . وإن غابت عن الحس ، ثم ارتسم بعد ذلك في النفس أمور على نحو ما أداه الحس . فإما أن تكـــون هي المرتسمات في الحس . ولكنها انقلبت عن هيئاتها المحسوسة إلى التجريد ، أو تكون ارتسمت من جَنبةٍ أخرى .

فللأمور وجود في العيان ، ووجود في النفس يكوّن آثارًا في النفس ولما كانت الطبيعة الإنسانية محتاجة إلى المحاورة لاضطرارها إلى المشاركة والمحاورة انبعثت إلى اختراع شيء يتوصل به إلى ذلك .... فمالت الطبيعة إلىاستعمال الصوت ، ووفقت من عند الخالق بآلات تقطيع الحروف وتركيبها معًا ، ليُدَلَّ بها على ما في النفس من أثر. ثم وقع اضطرار ثان إلى إعلام الغائبين من الموجودين في الزمان ، أو من المستقبلين إعلامًا بتدوين ما علم ... فاحتيج إلى ضرب آخر من الإعلام غير النطق فاخترعت الكتابة"[1]

لقد ذكر ابن سينا أربع مراحل للتكوين الدلالي هي :

أ- الوجود الخارجي .

ب- الآثار أو المعاني .

ج- الصوت يدل به على ما في النفس .

د- الرمز أو الكتابة .

---

[1] من كتاب الشفاء لابن سينا ١-٢ الهيئة المصرية العامة القاهرة ١٣٩٠-١٩٧٠م وانظر علم الدلالة اللغوي – فايز الداية ص ١٣-١٤ ، دار الفكر ط١ ، ١٤٠٥-١٩٨٥م

فـــالوجود الخارجي يمثل المرحلة الأولى للتكوين الدلالي وما يحفظ في الذاكرة مـــن صـــور ومعان يعتبر المرحلة الثانية تليها المرحلة الثالثة وهي التعبير بالصوت عن المحفـــوظ في الذاكـــرة لإعلام الآخرين الحاضرين تليها المرحلة الرابعة مرحلة التدوين (الرمز أو الكتابة) لإعلام الغائبين .

ويقـــول الغـــزالي في كتابه (معيار العلم): "اعلم أن المراتب فيما نقصده أربع والـــلفظ في المرتبة الثالثة فإن للشيء وجودًا في الأعيان ثم في الأذهان ثم في الألفاظ ثم في الكـــتابة . فالكـــتابة دالة على اللفظ ، واللفظ دال على المعنى الذي في النفس ، والذي في النفس هو مثال الموجود في العيان"[1] .

ويقـــول ابـــن خلدون في المقدمة : "ثم من دون هذا الأمر الصناعي الذي هو المـــنطق مقدمـــة أخرى من التعلُّم ، وهي معرفة الألفاظ ودلالتها على المعاني الذهنية تـــردها من مشافهة الرسوم بالكتاب ، ومشافهة اللسان بالخطاب ، فلابد أيُّها المتعلم من مجاوزتك هذه الحجب كلها إلى الفكر في مطلوبك : فالأول دلالة الكتابة المرسومة عـــلى الألفاظ المقولة وهي أخفها . ثم دلالة الألفاظ المقولة على المعاني المطلوبة ، ثم القوانين في ترتيب المعاني للاستدلال في قوالبها في صناعة المنطق "[2]

يلاحـــظ أن مراحل التكوين الدلالي التي أشار إليها ابن سينا والغزالي مشتركة بين جميع بني البشر ، فالإنسان معدٌ من عند الخالق بحواس يدرك بها الأشياء من حوله ثم يـــتحول هـــذا الإدراك إلى صور ومعانٍ تختزنها الذاكرة ولما كانت طبيعة الإنسان محـــتاجة إلى المحاورة لاضطرارها إلى المشاركة والمحاورة تواضع بنو البشر على أصوات يُعبرون بها عن المختزن في الذاكرة ، ثم تواضعوا على رموز وعلامات لإعلام الغائبين من الموجودين في الزمان أو من المستقبلين إعلامًا بتدوين ما علم .

---

[1] معيار العلم للإمام الغزالي ص ٧٥-٧٦ دار المعارف بمصر ١٩٦٩م ، وانظر علم الدلالة اللغوي، فايز الراية ص ١٥

[2] مقدمة ابن خلدون ص ٥٠٤ ، ط دار الشعب القاهرة ، وانظر علم الدلالة اللغوي ص ١٦

المبحث الثاني

حدُّ الفعل عند النحاة

الفعل هو : أحد أركان الكلم الثلاثة التي أشار إليها ابن مالك في ألفيته بقوله :

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم[1]

ولقد اهتم به النحاة القدامى في مباحثهم النحوية ، كما اهتم به المحدثون

ولقد تميز الفعل العربي بقدرته على الإفصاح عن الزمن بكل أبعاده : الماضي ، والحاضـــر ، والمستمر والمستقبل (البعيد والقريب) ، وذلك بمساعدة بعض القرائن والأدوات . لكن النحاة القدامى اختلفوا في وضع مفهوم محدد للفعل وعلاقته بالمصدر ودلالته على الزمن .

قـــال سيبويه : "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون و لم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع"[2] .

وقدأشار سيبويه إلى أن الفعل مشتق من المصدر ، فقد عقب قائلاً : "والأحداث نحو : الضرب والحمد والقتل "[3]

عارض ابن فارس سيبويه فيما ذهب إليه من اشتقاق الأفعال من المصادر فقال: "ذكرت هذا في أول كتابك وزعمت بعد أن "ليس" و "عسى" و "نعم" أفعال ومعلوم أنها لم تؤخذ من مصادر فإن قلت إني حددت أكثر الفعل وتركت أقله . قيل لك : إن الحد عند النظار ما لم يزد المحدود ما ليس له و لم ينقصه ما هو له"[4] .

وقال ابن السراج : "الفعل ما دل على معنى وزمان ... وقلنا "وزمان" لنفرق بيـــنه وبـــين الاسم الذي يدل على معنى فقط ...والاسم إنما هو لمعنى مجرد من هذه

---

[1] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك جـــ١ ص١٣ بدون طبعة وبدون سنة .

[2] الكتاب / سيبويه جـــ١ ص١٢ .

[3] المصدر السابق جـــ١ ص١٢

[4] الصاحبي / لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا تحقيق السيد أحمد صقر ص ٩٣مطبعة الحلبي القاهرة بدون طبعة وبدون سنة

الأوقـــات ، أو لوقت مجرد من هذه الأزمنة والأفعال . وأعني بالأحداث التي يسميها النحويون المصادر نحو : الأكل والضرب والظن والعلم والشكر"[1] .

وقد وافق ابن السراج سيبويه فيما ذهب إليه من اشتقاق الأفعال من المصادر فقد عقب قائلاً : : "وجميع الأفعال مشتقة من الأسماء التي تسمى المصادر كالضرب والقتل والحمد . ألا ترى أن حمدت مأخوذ من الحمد ، وضربت مأخوذ من الضرب وإنما لقب النحويون هذه الأحداث مصادر لأن الأفعال كأنها صدرت منها"[2] .

وقال الزجاجي : « الفعل على أوضاع النحويين ، ما دل على حدث ، وزمان مـــاض أو مستقبل ، نحو قام يقوم ، وقعد يقعد ، وما أشبه ذلك . والحدث المصدر . فكل شيء دل على ما ذكرناه معاً فهو فعل . فإن دل على حدث وحده فهو مصدر نحو ، الضرب والحمد والقتل . وإن دلَّ على زمان فقط فهو ظرف من زمان . وهذا معـــنى قـــول سيبويه : (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون و لم يقع ولما هو كائن لم ينقطع)»[3] .

اعـــترض بعض الناس هذا التعريف بأنه لم يذكر الحال ، والأفعال على ثلاثة أقســـام : منها ما يدل على الماضي ، ومنها ما يدل على الحال ، ومنها ما يدل على الاســـتقبال . فكـــان قياسه أن يقول : ما دل على حدث وزمان ماض أو حال أو مســـتقبل[4]. وقد ذكر الزجاجي تعريفاً آخر للفعل ليس فيه إشارة لزمن قال : "وقد

---

[1] الأصول في النحو ، ابو بكر محمد بن سهل بن السراج جـــ١ ص٣٨ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـــ-١٩٨٠م مؤسسة الرسالة بيروت تحقيق د. عبد الحسين

[2] الأصول في النحو ص٤٠

[3] الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي تحقيق مازن المبارك الطبعة ١ ص ٥٢-٥٣

[4] البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع تحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي السفر الأول ص ١٦٦ دار الغرب الإسلامي بيروت ط ١ ١٤٠٧هـــ

ذكـــرنا أن الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين ، وليست في الحقيقة أفعالاً للفاعلين وإنما هي عبارة عن أفعالهم وأفعال المعبرين عن تلك الأفعال"[1] .

وقال الزمخشري : "الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان"[2] .

واعترض السهيلي على من قال : (الفعل ما دل على حدث وزمان) بقوله : (دلالـــة الفعل على الحدث بالتضمن لا بالمطابقة ، كنحو دلالة البيت على السقف . وأمـــا دلالته على الزمان فقال النحويون بالبنية ، وهو لا يدل على الزمان البتة ، وإنما يدل اختلاف أبنيته على اختلاف أحوال الحدث في المضي والاستقبال والحال . وأما الـــزمان الذي هو حركة الفلك فلا يقتضيه الفعل الذي هو حركة الفاعل ، وإن كان مقارناً له . لأن حركة فاعل لا تدل على حركة فاعل آخر . وكذلك قال سيبويه في أول الكتاب : (أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ولما هو كائن لم ينقطع) . يعني لما مضى من الحدث ولما هو كائن منه ، لأنه لم يتقدم غـــير الأحداث[3] ، يلاحظ أن السهيلي جرد البنية الصرفية للفعل من أي دلالة على الـــزمن فالـــزمان الذي هو حركة الفلك في رأيه لا يقتضيه الفعل الذي هو حركة الفاعل .

والصـــحيح أنَّ الزمن الصرفي يلحظ من الصيغة الصرفية للفعل مفردة ، وأما الزمن النحوي فهو وظيفة في السياق تتوقف على الموقع والقرينة .

وقـــال ابن هشام : "الفعل في الاصطلاح : ما دل على معنى في نفسه مقترناً بـــأحد الأزمـــنة الثلاثة ، وفي اللغة نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود ونحوهما"[4]

---

[1] الإيضاح ص ٥٣

(٢) المفصل في علم العربية لجار الله محمود بن عمر الزمخشري جـــ١ ص ١٣٦ ، مطبعة حجازي ، القاهرة ، بدون طبعة وسنة

[3] نتائج الفكر في النحو ، السهيلي ، تحقيق محمد إبراهيم البناء ص ٦٦ منشورات جامعة قار يونس

[4] شرح شذور الذهب ، لابن هشام ص١٤ بدون طبعة وسنة .

وفي حاشية يس : "قوله وهو ما دل على معنى في نفسه" أي كلمة دلت على معـــنى بالتضمن هو الحدث كائن ذلك المعنى في نفسها أي يفهم منها من غير احتياج إلى ذكر شيء معين معها ، وذلك جزء معنى الفعل ، وأما تمام معناه وهو عند المحققين الحـــدث والزمان والنسبة المعينة إلى فاعل معين فلم يفهم منه وحده فلذا أوجبوا ذكر الفاعل المعين... لأخذ النسبة المعينة في مفهومه لا لأجل الحدث ، ولذا جوزوا حذف فاعل المصدر ومفعوله فافهم"[1]

وفي حاشـــية يـــس أيضاً : واعلم أن ما ذكرناه من دلالة الفعل على الحدث بالتضمن هو ما شاع عند القوم وكذا قالوا دلالته على الزمان بالتضمن ، **وأنت خبير** بـــأن دلالـــة التضـــمن هي دلالة اللفظ على جزء مسماه والفعل إنما دل على الزمان بصـــيغته حتى لو جردت الصيغة عن الحروف المخصوصة دل على الزمان نحو : فعل يفعـــل وعلى الحدث بمادته فقد اجتمع شيئان الحروف والصيغة وكل منهما دال على معنى لا يدل عليه الآخر فيكون كل منهما دالاً على معناه مطابقة لا تضمناً . وكذلك اللفظ المركب منهما لأن دلالة اللفظ على جزء مسماه مشروطة بأن تكون نسبة ذلك إلى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة مع كل واحد من الخمسين ، وليس كذلـــك لفـــظ الفعل كما علمت ، وكذا لا يدل لفظ الفعل على واحد من الحدث والـــزمان بالالتزام لأن الدلالة على الخارج والزمان والحدث داخلان ولذا قال بعض المحققين : إن دلالة الفعل على كل منهما خارجة عن الدلالات[2] .

وفي شرح الكافية : فإنه مقترن بأحد الأزمنة على التحقيق باعتبار الوضع فإن الواضع لم يضعه إلا دالاً على أحدهما أبداً واللبس إنما حصل عند السامع بكون اللفظ يطـــلق عـــلى أحدهمـــا تارة وعلى الآخر تارة أخرى ، لأنه غير موضوع لأحدهما . بخلاف مثل : الصبوح أو الغبوق ، فإنه لم يوضع قط دالاً على أحدهما لا بظهور ولا

---

[1] حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ، يس بن زين الدين الحمصي جـــ١ ص ٥٧-٥٨ الطبعة الحلبية سنة ١٣٩٠ هـــ-١٩٧١م .

[2] حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى جـــ١ ص ٥٨ .

باشتراك وخرج عن الحد : ما دلالته على الزمان من الأسماء عارضة كأسماء الفاعلين . ودخل من الأفعال ما جرد عن معنى الزمان بحسب الاستعمال كعسى وفعل التعجب لوضعه في الأصل للدلالة على الزمان[1] .

وقال ابن مالك : "الفعل كلمة تسند أبداً قابلة لعلامة فرعية المسند إليه"[2]

وقـــال أبو جعفر فيما أورده ابن الصائغ : "إن أصح ما قيل في الفعل قول أبي الحسن على بن كيسان : الفعل ما كان مذكوراً لأحد الزمانين إما ماض أو مستقبل ، والحد بينهما" .

هـــذا التعريف اقتصر على الدلالة الزمنية للفعل ، وأغفل دلالته على الحدث وهو بهذه الصورة لا يكون جامعاً مانعاً لأنه يدخل الظرف الدال على الحال نحو اليوم والحين والساعة والدال على الاستقبال نحو(غداً)ويدخل الأسماء الدالة على المضى نحو أمس ونحوه .

وحـــدّ بعـــض النحاة الفعل بأن قال : (هو ما كان صفة غير موصوف)نحو قولك: زيدٌ رجلٌ يقري الضيف.

وذكر ابن فارس بعض أقوال النحاة في حدّ الفعل وناقشها نقاشاً مفيداً بادئاً بما قاله الكسائي فقال :"قال الكسائي الفعل ما دل على زمان . وقال سيبويه : أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى وما يكون و لم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع .

فيقـــال لســـيبويه : ذكـــرت هذا في أول كتابك وزعمت بعد أن (ليس) و (عســـى) و (نعم) و(بئس) أفعال . ومعلوم أنها لم تؤخذ من مصادر فإن قلت : إني

---

(1) شرح الكافية ، رضي الدين الاستراباذي ، تصحيح يوسف عمر جـ١ ص ٣٠ طبعة قاريونس بنغازي ١٩٧٨م

(2) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ص ٣ دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م بدون طبعة .

حددت أكثر الفعل وتركت أقله . قيل لك : إن الحد عند النظار ما لم يزد المحدود ما ليس له ، و لم ينقصه ما هو له .

وقال قوم : الفعل ما امتنع من التثنية والجمع . والرد على أصحاب هذه المقالة أن يقال إن الحروف كلها ممتنعة من التثنية والجمع وليست أفعالاً .

وقال قوم : الفعل ما حسنت فيه التاء نحو قمت وذهبت . وهذا عندنا غلط ، لأنا قد نسميه فعلاً قبل دخول التاء عليه .

وقـــال قوم : الفعل ما حسن فيه أمس وغداً — يشير إلى ما قاله الزجاجي في الجمل — وهذا على مذهب البصريين غير مستقيم ؛ لأنهم يقولون : أنا قائم غداً ،كما يقولون : أنا قائمٌ أمس .

والـــذي نذهب إليه ما حكيناه عن الكسائي : من أن الفعل ما دل على زمان كخرج ويخرج دلّنا بهما على ماض ومستقبل»[1] .

يتضـــح ممـــا سبق أن معظم النحاة اتفقوا على أن الفعل ما دل حدث وزمان فالـــزمان عندهم شطر الدلالة الفعلية لذلك لم يسموا المصادر أفعالاً لأنها لا تدل على زمان وإن دلت على أحداث . وكذلك الظروف الدالة على الزمان المستقبل والماضي والحاضر لأنها ليست بأحداث .

لكن النحاة اختلفوا في اشتقاق الفعل من المصدر ولعل سبب الخلاف يعود إلى عدم وجود مرجعية لغوية يستند عليها القائلون باشتقاق الفعل من المصدر .

---

[1] الصاحبي لابن فارس ص ٩٣-٩٤

المبحث الثالث

أقسام الفعل عند النحاة

أقســـام الفعل مختلف فيها بين البصريين والكوفيين ، فقد قسمه البصريون إلى ثلاثـــة أقسام : ماض ، ومضارع ، وأمر . وقسمه الكوفيون إلى ثلاثة أقسام كذلك وهي : الماضي ، المضارع ، والدائم .

قـــال سيبويه : (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع ، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكـــث وحمـــد ، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً : اذهب واقتل واضرب ومخبراً يقتل ويذهب ويضرب وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن)[1] وقال أيضاً : (ويتعدى (الفعـــل) إلى الـــزمان نحو قولك ذهب لأنه بني لما مضى منه وما لم يمض ، فإن قال ذهـــــب فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان ، وإن قال : سيذهب فإنه دليـــل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان ، ففيه بيان ما مضى وما لم يمض منه ، كما أن فيه استدلالاً على وقوع الحدث)[2].

يتضح من كلام سيبويه أنَّـــه قسم الفعل باعتبار الزمن إلى ثلاثة أقسام: ماضٍ وهو بناء (فعل) نحو ذهب ، ومكث ، وسمع ، وحمد ، كما مثل ، ومضارع وهو بناء (يفعل) نحو قولك مخبراً : يقتل ، ويذهب ، ويضرب والمضارع عند سيبويه يدل على الحال والاستقبال مخبراً به ، ودلالته على الاستقبال تكون بزيادة أحد حرفي التنفيس ، وقـــد أشار إلى ذلك بقوله : (إذا قال سيذهب دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الـــزمان) . أما القسم الثالث عنده فهو الأمر نحو : اذهب ، واقتل ، واضرب (بناء افعـــل) والأمر عنده شريك للمضارع في الدلالة على المستقبل . ويستعمل المضارع للدلالة على الاستقبال مخبراً به والأمر مأموراً به .

---

[1] الكتاب سيبويه ج١ ص١٢ .

[2] المصدر نفسه جـــ١ ص١٢ .

ويعتبر سيبويه أول من بدأ التقسيم البصري للفعل القائل باختلاف زمانه لاختلاف بنيته ، وقد تابعه معظم النحاة في ذلك .

قال ابن يعيش : "لما كانت الأفعال مساوقة للزمان ، والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده ، وتنعدم عند عدمه ، انقسمت بأقسام الزمان ، ولما كان الزمان ثلاثة : ماض ، وحاضر ، ومستقبل ، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك ، فمنها حركة مضت ، ومنها حركة لم تأت بعد ، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية كانت الأفعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر . فالماضي ما عدم بعد وجوده فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده ، وهو المراد بقوله : الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك ، أي قبل زمان إخبارك ، ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه ، ولولا ذلك لكان الحد فاسداً . والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد ، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده . وأما الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبل ، ويسري منه الماضي فيكون الإخبار عنه هو زمان وجوده"[1].

يتضح مما تقدم أن ابن يعيش وضع أقسام الزمن الفلسفي أساساً لتقسيم الفعل إلى ثلاثة أقسام : ماض ، وحاضر ، ومستقبل ، وقد ربط ابن يعيش كل قسم من أقسام الفعل بقسم من أقسام الزمان ، فالفعل الماضي للزمان الماضي ، والفعل المضارع للزمان المستقبل ، وفعل الأمر للزمان الحاضر ، وقد أنكر بعض المتكلمين زمن الحال وفعل الحال وقال : (إن كان وجد فيكون ماضياً ، وإلا فهو مستقبل ، وليس ثم ثالث . والحق ما ذكرناه وإن لطف زمان الحال لما ذكرناه "[2] .

وقد أورد الزجاجي حجج المنكرين لزمن الحال وفعل الحال وناقشها قائلاً : "إن قال قائل قد ذكرت أن الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين والحركة لا تبقى وقتين ، وأصحابكم البصريون يعيبون على الكوفيين القول بالفعل الدائم لهذه العلة نفسها ، إن الحركة لا تبقى زمانين ، وأنه محال قول من قال فعل دائم . وقد جعلتم

---

[1] شرح المفصل ، ابن يعيش جـ٧ ص٤ الطبعة المنيرية بدون سنة

[2] المصدر السابق جـ٧ ص٤ .

أنـــتم أيضاً الأفعال ثلاثة أقسام : فقلتم فعل ماض ، وفعل مستقبل ، وفعل في الحال . فأما الماضي والمستقبل فمعقولان . ولم ينفك فعل الحال من أن يكون في حيز الماضي أو الاستقبال وإلا رجعتم إلى ما أنكرتموه . قيل له : الفعل على الحقيقة ضربان كما قلنا ماض ومستقبل ، فالمستقبل ما لم يقع بعد ، ولا أتى عليه زمان ، ولا خرج من العدم إلى الوجود .

والفعـــل الماضي ما تقضىّ وأتى عليه زمانان لا أقل من ذلك زمان وجد فيه وزمان خبر فيه عنه ، فأما فعل الحال فهو المتكون في حال خطاب المتكلم لم يخرج إلى حيـــز المضي والانقطاع ولا هو في حيز المنتظر الذي لم يأت وقته ، فهو المتكون في الوقـــت الماضي وأول الوقت المستقبل ففعل الحال في الحقيقة مستقبل لأنه يكون أولاً أولاً ، فكـــل جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيز المضي ، فلهذه العلة جاء فعل الحـــال بلفظ المستقبل نحو قولك زيد يقوم الآن ، ويقوم غداً ، وعبد الله يركب الآن ويـــركب غداً . فإن أردت أن تخلصه للاستقبال أدخلت عليه السين أو سوف فقلت سيقوم زيد ، وسوف يركب عبد الله ، فيصير مستقبلاً لا غير .

ســـؤال عـــلى البصريين في فعل الحال يقال لهم : هلا كان للفعل الحال لفظ يـــنفرد به في المستقبل لا يشركه فيه غيره ليعرف بلفظه أنه للحال كما كان للماضي لفظ يعرف به أنه ماض ؟

الجواب : قالوا : (لما ضارع الفعل المستقبل الأسماء بوقوعه موقعها ، وبسائر وجـــوه المضـــارعة المشهورة التي تذكر في مواضعها مسطرة في كتبهم قوى فأعرب وجعل بلفظ واحد يقع بمعنيين حملاً على شبه الأسماء كما أن من الأسماء ما يقع بلفظ واحـــد لمعان كثيرة من ذلك العين التي يبصر بها ، عين الماء ، وعين الركية[1] كذلك

---

[1] جاء في لسان العرب لابن منظور في مادة (عين) "عين الركية مفجر مائها ومنبعها"

جعـــل الفعل المستقبل بلفظ واحد يقع لمعنيين ليكون ملحقاً بالأسماء حين ضارعها ، والماضي لم يضارع الأسماء فتكون له قوتها ، فبقى على حاله »[1] .

يتضـــح ممـــا سبق أن الزجاجي تابع سيبويه في تقسيم الفعل إلى ثلاثة : ماض وحال ومستقبل . وقد صرح بهذا التقسيم في الجمل بقوله : (الأفعال ثلاثة فعل ماض ، وفعل مستقبل ، وفعل في الحال يسمى الدائم .فالماضي ما حسن فيه أمس ... نحو قام وقعد وانطلق وما أشبه ذلك والمستقبل ما حسن فيه غد ... كقولك أقوم ونقوم وتقـــوم ويقوم وما أشبه ذلك . وأما فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ كقولـــك زيـــد يقوم الآن ويقوم غداً وعبد الله يصلي الآن ويصلي غداً فإن أردت أن تخلصه للاستقبال أدخل عليه السين أو سوف)[2] .

غـــير أن الـــزجاجي في الجمل يبدو مؤيداً للكوفيين لأن الفعل عندهم ماض ومضارع وفعل في الحال يسمى الدائم . وليس عندهم فعل الأمر فالأمر عندهم مقتطع من المضارع .

وافـــق ابن الحاجب غيره من النحاة في التقسيم الثلاثي للفعل باعتبار الزمن ، والمضارع المجرد عنده يدل على الحال وينصرف للاستقبال بدخول السين أو سوف[3]

وقال ابن عصفور : (تنقسم الأفعال بانقسام الزمان إلى ماض ومستقبل وحال فأمـــا الماضي والمستقبل فلا خلاف فيهما كما أنه لا خلاف في زمنهما . فأما الحال

---

[1] الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي الصفحات من ٨٦-٨٨ .

[2] الجمل ، الزجاجي ص ٢١-٢٢ .

[3] الكافية في النحو ، لابن الحاجب شرح رضي الدين الاستراباذي ص ٢٢٢-٢٢٣ جـــ٢ مطبعة دار الفكر العلمية ، بيروت بدون سنة .

ففيـــه خـــلاف بين النحويين فمنهم من أنكره ومنهم من أثبته ، والمنكرون له على قسمين : منهم من أنكره وأنكر زمانه ، ومنهم من أنكره وأثبت زمانه)[1].

وقد فعل ابن عصفور مثل ما فعل الزجاجي فأورد حجج المنكرين لفعل الحال وناقشـــها نقاشاً مفيداً ، ورد على من أثبته وأنكر زمانه بقوله : (فإن قال قائل فما الدليل على وجود زمن الحال . فالجواب أن يقال : إن الموجود في حال وجوده لابد لـــه مـــن زمان والزمان منحصر في الماضي والمستقبل على ما زعمت وهما معدومان وموجـــود في حـــال وجوده في زمن معدوم لا يتصور فثبت بهذا زمن ثالث هو زمن الحال[2].

ورد عـــلى من أنكر فعل الحال وأثبت زمانه بقوله : (ومن أنكر فعل الحال وأثـــبت زمانـــه احـــتج بأن قال : لو كان ثَم فعل حال لكانت بنية تخصه كالماضي والمســـتقبل ، لأن كل موجود لابد له من بنية تخصه . هذا غير لازم لأنه قد نجد من الموجودات ما ليس له بنية تخصه كالرائحة فإنها تقع على كل رائحة ولا تخص رائحة دون رائحة ولا يرد عليه ما وجد من الألفاظ مشتركاً على الإطلاق . كجون وأمثاله لأنه لم ينكر أن يجعل للشيء لفظ مشترك وإنما أنكر أن لا يكون للشيء ما يعبر به عنه إلا ذلـــك اللفظ المشترك نحو رائحة لأنه لا يعبر عنها بشيء سوى ذلك وليس كذلك الجـــون لأنه وإن وقع على الأسود والأبيض فإن الأبيض يخصه أبيض والأسود يخصه أسود فإن قيل الرائحة تتخصص فيقال رائحة المسك ورائحة العنبر ، فالجواب إن يفعل أيضاً المشترك بين الحال والاستقبال يخصص فيقال : يفعل الآن ويفعل غداً .

واحـــتج أيضاً بأن قال : زمن الحال لقصره يتعذر الإخبار عنه فكذلك يتعذر وجود فعل الحال فيه ، لأنه بقدر ما يلفظ به عاد الزمان ماضياً .

---

[1] شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور الإشبيلي ج١ ص١٢٧ تحقيق د. صاحب أبو جناح مطبوعات وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية بدون طبعة وسنة .

[2] المصدر السابق جـــ ١ ص ١٢٧ .

فـــالجواب : إنه لم يُرد بزمن الحال عند النحويين الزمن الحقيقي الفاصل بين الماضـــي والمســـتقبل ، وإنمـــا المراد به عندهم الزمن الماضي غير المنقطع وذلك يتسع للإخبار عن الفعل فيه .

وإن قـــال قائل : فما الدليل على إثبات فعل الحال؟ فالجواب أن يقال : إنهم يقولـــون (يفعـــل الآن) ولا يقولون (افعل الآن) ولا (فعل الآن) إلا قليلاً على طريق الاتساع وتقريب الماضي والمستقبل من الحال . فصلاحية الآن مع يفعل دليل على أنه ليس بماض ولا مستقبل وأن المراد به فعل ثالث وهو الحال ودليل ثان هو قول زهير :

وأعلم ما في اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غد عم[1]

ووجـــه الدليـــل من هذا البيت أن اليوم والأمس وغداً لا تخلو أن تؤخذ على حقائقهـــا أو كنايات عن الأزمنة فإن أخذت على حقائقها اختل معنى البيت لأنه لا يعلم من علم اليوم إلا ما هو فيه ، ولا فائدة في اقتصاره على أمس وغد لأنه يعلم علم مـــا قـــبل أمس ويجهل علم ما بعد غد ، فإذا بطل أن تؤخذ على حقائقها ثبت أنها كنايات عن الأزمنة فكنى باليوم عن ما هو فيه وكنى بالأمس عن ما مضى وكنى بغد عن ما يستقبل والأفعال كنايات عن الأحداث بالنظر إلى الزمن فينبغي إذن أن تكون ثلاثـــة : مـــاض ومستقبل ، ومضارع ، فالماضي ما وقع وانقطع وحسن معه أمس والمســـتقبل ما لم يقع وحسن معه غد والمضارع ما احتمل الحال والاستقبال وحسن معه الآن وغد[2] .

يلاحـــظ أن ابن عصفور بعد أن ناقش ما تضمنه بيت زهير من أفكار زمنية اعتبر ما خلص إليه من تسلسل زمني دليلاً على تقسيم الفعل إلى ثلاثة أقسام : ماض ومستقبل ومضارع . كما يلاحظ أنه جعل المستقبل قسماً قائماً بذاته ثم ضمنه زمن المضـــارع لأن المضـــارع عـــنده مشتمل على الحال والاستقبال وفي هذا شيء من

---

[1] معلقة زهير بن أبي سلمى

[2] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي ج١ ص١٢٨-١٢٩

الاضـــطراب فكـــان الأحسن أن يقسم الفعل إلى ماض ومستقبل وحال بناء على ما خلص إليه من تسلسل زمني من خلال تحليله لما تضمنه بيت زهير سابق الذكر .

وقســـم السيرافي الفعل إلى ثلاثة أقسام أيضاً بينها (فعل الحال) قال : (فكل فعـــل صـــح الإخبار عن حدوثه في زمان بعد زمان حدوثه فهو فعل ماض ، والفعل المستقبل هو الذي يحدث عن وجوده في زمان لم يكن فيه ولا كان قبله . فقد تحصل الماضي والمستقبل وبقي قسم ثالث وهو الفعل الذي يكون زمان الإخبار عن وجوده هو زمان وجوده وهو الذي قال سيبويه عنه (و ما هو كائن لم ينقطع)[1] .

وابن السراج أيضاً قال بالتقسيم الثلاثي للفعل حسب الزمان قال : (الفعل مـــادل على معنى وزمان وذلك الزمان إما ماض ، وإما حاضر ، وإما مستقبل . وقلنا (زمـــان) لنفرق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط . فالماضي كقولك صلى زيد يدل على أن الصلاة كانت فيما مضى من الزمان.والحاضر نحو قولك: يصلي يدل عـــلى الصلاة وعلى الوقت الحاضر . والمستقبل نحو: سيصلي يدل على الصلاة وعلى أن ذلـــك يكون فيما يستقبل . والاسم إنما هو لمعنى مجرد من هذه الأوقات أو لوقت مجرد من هذه الأحداث والأفعال وأعني بالأحداث التي يسميها النحويون المصادر نحو الأكل والضرب والظن والعلم والشكر) .[2]

يلاحـــظ أن ابن السراج عندما جاء يطبق بالأمثلة على التقسيم الثلاثي لزمن الفعـــل ذكـــر الماضي والمضارع الحاضر والمستقبل وأغفل فعل الأمر وهو بذلك يؤيد التقســـيم الكوفي للفعل لأن الكوفيين يعتبرون الأمر مقتطعاً من المضارع وليس قسيماً للماضي والمضارع .

وقال ابن مالك : (وأقسامه ماض وأمر ومضارع)[3] .

---

(١) الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي ص ٨٧-هامش (١)

(٢)الأصول في النحو ، ابن السراج جـــ ١ ص ٣٨

(٣) تسهيل الفوائد ، ابن مالك ص٤

يلاحـــظ أن ابن مالك رتب أقسام الأفعال على نفس النمط الذي رتبها عليه سيبويه

اضطرب موقف ابن هشام في تقسيم الفعل فتارة يأخذ برأي البصريين القائل بتقســـيم الفعـــل إلى ماض ومضارع وأمر ويصفة بأنه هو الصحيح وينعت التقسيم الكوفي بالزعم .

وتـــارة يأخذ برأي الكوفيين القائل بتقسيم الفعل قسمين : ماض ومضارع . خاصـــة وأن الأمر مضارع في الأصل دخلت عليه لام الأمر فجزمته ثم حذفت حذفاً مستمراً وتبعتها حروف المضارعة ويرجح قول الكوفيين بقوله : (وبقولهم أقول لأن الأمـــر معـــنى حقه أن يؤدى بالحرف ولأنه أخو النهي ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحـــدث بالـــزمن وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده ، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل)[1] .

وقـــال أبو البقاء العكبري في اللباب : (أقسام الأفعال ثلاثة : ماض وحاضر ومستقبل واختلفوا في أي أقسام الفعل أصل لغيره منها فقال الأكثرون هو فعل الحال لأن الأصـــل في الفعـــل أن يكون خبراً والأصل في الخبر أن يكون صدقاً وفعل الحال يمكـــن الإشارة إليه فيتحقق وجوده فيصدق الخبر عنه ولأن فعل الحال مشار إليه فله حـــظ مـــن الوجود وقال آخرون هو الماضي لأنه لا زيادة فيه ، لأنه كمل وجوده فاستحق أن يسمى أصلاً)[2] .

وافـــق الســـيوطي غـــيره من النحاة في تقسيم الفعل إلى ثلاثة أقسام : ماض ومضارع وأمر[3]

---

[1] مغني اللبيب ، لجمال الدين بن هشام الأنصاري – جـــ١ ص ٢٧ طبعة دار إحياء الكتب العربية – مصر – بدون سنة ، وشرح قطر الندى ص٢٦ ط ١١ بيروت

[2] الأشباه والنظائر ، السيوطي جـــ١ ص١٠ مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، بدون طبعة وسنة تحقيق طه عبد الرؤوف سعد

[3] همع الهوامع ، السيوطي جـــ١ ص٧ مطبعة السعادة ، مصر ، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧هـــ

وعـــلل الفاكهي انحصار الفعل في هذه الأقسام الثلاثة بقوله : (وإنما كانت الأفعـــال ثلاثـــة لانحصار الزمان في ذلك لأن الفعل الذي هو الحدث إما متقدم على زمـــان الإخبار ، أو مقارن له أو متأخر عنه فالأول هو الماضي والثاني الحال والثالث الاستقبال)[1] .

وقـــال ابن الخباز : (الدليل على أن الأزمنة ثلاثة قوله تعالى ﴿ له مابين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك ﴾ وقول زهير :

وأعلم علم اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم مافي غد عم[2]

يلاحظ أن ابن الخباز حاول إثبات أن الأزمنة ثلاثة بإيراد أدلة لغوية من واقع كلام العرب والقرآن الكريم بعيداً عن الافتراضات الفلسفية التي درج كثير من النحاة على إيرادها كأدلة لانحصار الفعل في هذه الأزمنة الثلاثة .

النتائج المستخلصة من آراء النحاة حول أقسام الفعل :

يستنتج مما قاله النحاة عن أقسام الفعل باعتبار الزمن مايلي :

١- اعتـــبر الـــنحاة الزمن الفلكي أساساً لتقسيم الفعل باعتبار الزمن لأن الزمن من مقومات الأفعال توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه .

٢- أقسام الفعل عند البصريين ثلاثة : ماض ، مضارع ، أمر .

٣- أقسام الفعل عند الكوفيين ثلاثة : ماض ، مضارع ، دائم .

٤- الماضي والمستقبل لا خلاف فيهما بين البصريين والكوفيين .

٥- الأمـــر عند البصريين قسيم للماضي والمضارع وعند الكوفيين مقتطع من المضارع وليس قسماً ثالثاً

---

[1] حاشية يس جـــ١ ص ٥٨-٥٩

[2] المصدر السابق جـــ١ ص ٥٩

٦- الفعـــل الدائـــم عـــند الكوفيين قسم ثالث وأنكره البصريون بعلة أن الحركة لا تبقى زمانين .

٧- أنكر بعض المتكلمين فعل الحال بحجة أنه إن كان وجد فيكون ماضياً وإلا فهو مستقبل وليس ثم ثالث .

المبحث الرابع

علامات الفعل

الفرق بين العلامة والحد أن العلامة تكون بالأمور اللازمة والحد بالذاتية ، والفرق بين الذاتي واللازم أن الذاتي لا تفهم حقيقة الشيء بدونه ، ولو قدرنا انعدامه في الوهن بطلت حقيقة ذلك الشيء وليس اللازم كذلك . ألا ترى أنا لو قدرنا انتفاء الحدث أو الزمان لبطلت حقيقة الفعل . وليس كذلك العلامات نحو (قد) و(السين) و(سوف) فإن عدم صحة جواز دخول هذه الأشياء عليها لا يقدح في فعليتها . ألا ترى أن فعل الأمر والنهي لا يحسن دخول شيء مما ذكرنا عليهما وهي مع ذلك أفعال[1] .

وقد ذكر النحاة للفعل أكثر من بضع عشرة علامة . قال الزمخشري : (ومن خصائصه صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق المتصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث ساكنة نحو قولك قد فعل وقد يفعل وسيفعل وسوف يفعل ولم يفعل وفعلت ويفعلن وافعلي وفعلت)[2] .

يُلاحظ أن هذه العلامات بعضها يلحق الفعل الماضي والمضارع كقد ، وبعضها خاص بالماضي كتاء التأنيث الساكنة ، وبعضها يخص الفعل المضارع كالسين وسوف والجوازم ونون النسوة . وبعضها يخص فعل الأمر كياء المخاطبة .

وقال المجاشعي (يقال ما خواص الفعل ؟ الجواب : إن خواصه كثيرة ، ولا يخلو أن يكون في أوله أو في تضاعيفه أو في آخره أوفي معناه فالتي في أوله كالسين وسوف وقد ، والتي في تضاعيفه كالتصريف نحو : ضربت وضارب واضطرب واستضرب . والتي في آخره كتاء التأنيث نحو: ضربت وقامت ونعمت وبئست .

---

(1) شرح المفصل ص٣

(2) المفصل حـ ص١٣٦

وكالضمير نحو : قلتَ وقلتُ وقلتِ وقمنا وقام وقاما وقاموا وماأشبه ذلك . والتي في معناه كدلالته على الحدث والزمان الماضي والمستقبل والحاضر)[1] .

يُلاحظ أن المجاشعي ذكر نفس العلامات التي ذكرها الزمخشري باستثناء الجوازم فلم يعدها ضمن علامات الفعل وزاد علامات أخرى كالتصريف والدلالة على الزمان.

وقال ابن الحاجب : (ومن خواصه دخول قد والسين وسوف والجوازم ولحوق تاء فعلتَ وتاء التأنيث الساكنة)[2].

وقال ابن مالك : (يعتبر الفعل بتاء التأنيث الساكنة ، ونون التوكيد الشائع ، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، وباتصاله بضمير الرفع البارز ... فميز الماضي التاء المذكورة والأمر معناه ونون التوكيد ، والمضارع افتتاحه بهمزة المتكلم مفردًا أو بنون له عظيمًا أو مشاركاً ، أو بتاء للمخاطب مطلقاً وللغائبة والغائبتين ، أو بياء للمذكر الغائب مطلقاً والغائبات)[3] .

وقال ابن هشام : (والفعل إما ماض وهو ما يقبل تاء التأنيث الساكنة كقامت وقعدت ومنه نعم وبئس وعسى وليس . وإما أمر وهو ما دل على الطلب مع قبول ياء المخاطبة كقومي ،ومنه هات وتعال.أو مضارع وهو ما يقبل لم كلم يقم)[4] .

حصر السيوطي علامات الفعل في بضع عشرة علامة هي : تاء الفاعل وياؤه ، وتاء التأنيث الساكنة ، وقد والسين ، وسوف ، واتصاله بضمير الرفع البارز ، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية وتغيير صيغته لاختلاف الزمان[5] .

يتضح مما تقدم أن لكل نوع من أنواع الفعل علامة مختصة به فتاء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل من علامات الفعل الماضي وعلامة المضارع قبول لم الجازمة ، والدلالة على الطلب وقبول ياء المخاطبة من علامات فعل الأمر ، أما بقية العلامات فليست مختصة بنوع معين لكنها من خواص الفعل .

---

[1] شرح عيون الإعراب لأبي الحسين علي بن فضال المجاشعي تحقيق د. حنا جميل حداد ص ٤٨ الأردن ، الزرقاء ، مكتبة المنار بدون ط وسنة

[2] شرح الكافية جـ٢ ص٢٢٣

[3] تسهيل الفوائد ، ابن مالك ص٤

[4] شرح قطر الندى ص٢٦ .. دار إحياء التراث العربي بيروت ط ١١ - ١٣٨٣هـ - ١٩٦٢م

[5] الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي جـ١ ص٩

الفصل الثاني

آراء النحاة القدامى حول الدلالة الزمنية للفعل الماضي

آراء النحاة القدامى حول الدلالة الزمنية للفعل الماضي

درج كثير من النحاة القدامى على الربط بين الصيغة الصرفية للفعل الماضي (فعل) والزمن الماضي .

يقول إمام النحاة سيبويه:"فأما بناء ما مضى : فذهَبَ وسَمِعَ ومَكُثَ وحُمِد"[1] يبدو واضحًا في كلام سيبويه الربط الوثيق بين الصيغة الصرفية للفعل الماضي والزمن الماضي ، فقد نسب سيبويه المضي إلى صيغة (فعل) وقبيلها مع أنه ليس بمطرد . فقد يعبر بصيغة (فعل) وقبيلها عن الزمن بكل أبعاده من خلال السياق بمساعدة بعض القرائن والأدوات .

وقال الزمخشري معرفًا الفعل الماضي :"وهو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك وهو مبني على الفتح ..."[2]

يلاحظ أن الزمخشري تابع سيبويه في الربط بين صيغة فعل والزمن الماضي فقد جعل الدلالة على الحدث والزمن الماضي جزءًا من معنى الصيغة الصرفية للفعل الماضي.

وقال الزجاجي في الإيضاح :"الفعل على أوضاع النحويين ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل نحو : قام ، يقوم : وقعد ، يقعد وما أشبه ذلك"[3]

يلاحظ أيضًا أن الزجاجي ذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه في الربط بين الصيغة الصرفية للفعل الماضي والزمن الماضي ، فالفعلان قام وقعد عنده يدلان على المضي بصيغتها الصرفية .

وقال في الجمل : (فالماضي ما حسن فيه أمس)[4] يبدو أن الزجاجي في الجمل أكثر دقة منه في الإيضاح فقد قيد الفعل الماضي بقيد (ما حسن فيه أمس) فخرج

---

(1) الكتاب ، سيبويه ج1 ص12

(2) المفصل ج1 ص137

(3) الإيضاح في علل النحو ص 52 ، 53

(4) البسيط في شرح جمل الزجاجي السفر الأول ص219

بذلك ما اقترن بالشرط نحو : إن قام زيد قمت فزمنه الاستقبال وخرج كذلك ما أريد به الإنشاء نحو : بعت واشتريت وتزوجت فزمنه الحال ، ولا يحسن فيه أمس.

وفي شرح الكافية : الماضي ما دل على زمان قبل زمانك ... أي قبل زمان تلفظك به . لا على سبيل الحكاية . وقولنا لا على سبيل الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت في قولك : اليوم يقول زيد بعد غد خرجت أمس ، فخرجت ماض وإن لم يدل ههنا على زمان قبل زمان تلفظك به لأنَّك حاك وزيد يتلفظ به لا على وجه الحكاية فيدل على زمان قبل زمان تلفظه به[1]

يلاحظ أن الفعل خرجت في المثال السابق اعتبر دالاً على الزمان الماضي بالوضع مع أنَّ زمنه في الحقيقة الاستقبال لأنه لم يدل على زمان قبل زمانك .

وقال الفاكهي :"حدّ الماضي كلمة دلت وضعًا على حدث وزمان انقضى ... كضرب ودحرج وانطلق واستخرج فإنها دالة وضعًا على حدث وزمان انقضى . وقيد الوضع مدخل لنحو : إن ضربت وكذا بعت وتزوجت . مزيدًا الإنشاء لدلالته في أصل وضعه على ذلك ، وإن كان الآن غير دال عليه لغرض"[2]

يلاحظ أنَّ الفعل الماضي عند الفاكهي دال على المضي بأصل الوضع فقد اعتبر زمن الماضي المقترن بالشرط والماضي الإنشائي المضي مع أن زمنهما من خلال السياق الاستقبال والحال .

غير أنَّ المتأخرين من النحاة وبعض المتقدمين قد أشاروا إلى بعض القرائن والأدوات التي تصرف زمن بناء (فعل) إلى غير المضي من خلال السياق .

فقد أفرد ابن فارس بابًا للفعل يأتي بلفظ الماضي وهو راهن أو مستقبل وبلفظ المستقبل وهو ماض مستشهدًا بقوله تعالى:(كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ)[3]

---

[1] المصدر نفسه السفر الأول ص٢١٩

[2] شرح كتاب الحدود في النحو ، عبد الله بن أحمد الفاكهي تحقيق المتولى رمضان أحمد ص٩٨-٩٩ بدون طبعة وسنة

[3] سورة آل عمران من الآية ١١٠

وقوله تعالى:(أَتَى أَمْرُ اللَّهِ)[1] أي يأتي[2]

وذكر ابن مالك في التسهيل بعض القرائن والأدوات التي تصرف زمن الفعل الماضي إلى الحال والاستقبال ، واحتمال الأمرين معًا[3]

وذكر السيوطي أيضًا أربع حالات زمنية للفعل الماضي تؤديها صيغة فعل بمساعدة بعض القرائن والأدوات[4]

وفي شرح الكافية ومغني اللبيب وغيرهما من كتب النحاة واللغويين إشارات متفرقة إلى القرائن والأدوات التي تصرف زمن الفعل الماضي إلى غير المضي .

يتضح للباحث من خلال استقراء آراء النحاة القدامى حول الدلالة الزمنية للفعل الماضي أن للفعل الماضي دلالتين زمنيتين :

أولا : الدلالة الزمنية الصرفية

وهي التي تؤديها صيغة (فعل) منفردة وفي بعض التراكيب ، لذلك يعتبر كثير من النحاة الدلالة على الحدث والزمن الماضي جزءاً من معنى صيغة (فعل) فمثلاً الأفعال (قام ، علم ، استخرج) تدل على الحدث والزمن الماضي منفردة ، فقام تدل على قيام حدث في زمن مضى وانقضى وجاء الحديث عنه بعد زمان حصوله ، وكذلك الفعلان علم واستخرج .

وقد أشار إلى ذلك سيبويه بقوله : "فأما بناء ما مضى فَذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُثَ وحُمِدَ"[5] .

---

[1] سورة النحل من الآية ١

[2] الصاحبي ، لابن فارس ص٣٦٤ ، ٣٦٥

[3] تسهيل الفوائد ص ٥ ، ٦

[4] همع الهوامع ج١ص٩

[5] الكتاب ، سيبويه ج١ ص١٢

وأشار إلى ذلك أيضًا الفاكهي بقوله : "حد الماضي كلمة دلت وضعًا على حدث وزمان انقضى كضرب ودحرج وانطلق واستخرج فإنها دالة وضعًا على حدث وزمان انقضى"[1]

ثانيًا : الدلالة الزمنية النحوية

وهي وظيفة في السياق يؤديها الفعل الماضي بصيغة (فعل) بمساعدة بعض القرائن والأدوات .

وللفعل الماضي خمس دلالات زمنية نحوية

الأولى : دلالته على الزمن الماضي المطلق .

الغالب في الفعل الماضي المطلق أن يتعين زمنه للمضي نحو مات زيد وسافر عمروفالفعلان مات وسافر حدثا في الزمن الماضي المطلق من غير تحديد بقرب أو بعد

الثانية : تعيين زمنه للماضي البعيد المنقطع .

يتعين زمن الماضي (صيغة فعل) للماضي البعيد المنقطع إذا كان مسبوقاً بـــ (كان) مسبوقة بـــ (قد) أو متلوة بـــ(قد)[2] كقول زفر بن الحارث:

وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة ليالي لقينا جذام وحميرا

وكقول الآخر :

قد كان شمر للصلاة ثيابه .....

وكقول المتنبي :

قد كان شاهد دفني قبل قولهم جماعة ثم ماتوا قبل من دفنوا

وكقول الآخر :

وكان قد استسقى الغمام وقد بدا له عارض من جانبيه جهام

ومنه قوله تعالى:(ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل)[3] .

---

[1] شرح كتاب الحدود في النحو ، للإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي ص٩٨ ، ٩٩

[2] الفعل زمانه وأبنيته ، د. إبراهيم السامرائي ص٢٩ مؤسسة الرسالة الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ .

[3] سورة الأحزاب من الآية ١٥ .

وقوله تعالى:(جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرَ)[1]

الثالثة : تقريب زمنه من الحال .

يكون زمن الماضي قريباً من الحال في المواضع التالية :

١- إذا سبقه (قد) قال ابن هشام :"تقول (قام زيد) فيحتم الماضي القريب والماضي البعيد ، فإن قلت (قد قام) اختص بالقريب"[2]

وانبنى على إفادة (قد) التقريب وجوب دخولها عند البصريين إلا الأخفش على الماضي الواقع حالاً إما ظاهرة نحو قوله تعالى:(وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا)[3] . أو مقدرة نحو قوله تعالى (هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا)[4] التقدير قد ردت إلينا . وخالفهم الكوفيون والأخفش فقالوا : لا تحتاج لذلك ، لكثرة وقوعها حالاً بدون قد[5] وقال ابن عصفور :"إن القسم إذا أجيب بماض متصرف مثبت فإن كان قريباً من الحال جيء باللام وقد جميعاً نحو(تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا)[6] وإن كان بعيداً جيء باللام وحدها كقول امرئ القيس :

حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما إن من حديث ولا صالي"[7]

علق ابن هشام على قول ابن عصفور بقوله ((والظاهر في الآية والبيت عكس ما قال، إذ المراد في الآية : لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين ، وذلك محكوم له به في الأزل ،وهو متصف به مذ عقل والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه"[8]

---

[1] سورة القمر من الآية ١٤

[2] مغني اللبيب ، ابن هشام ج١ ص١٤٩

[3] سورة البقرة من الآية ٢٤٦

[4] سورة يوسف من الآية ٦٥

[5] المغني ج١ ص١٤٩

[6] سورة يوسف من الآية٩١

[7] المغني ج١ ص١٤٩

[8] المصدر السابق ج١ ص١٤٩

أما الزمخشري فمقتضى كلامه ((أنها في نحو : والله لقد كان كذا . للتوقع لا للتقريب ، فإنه قال في تفسير قوله تعالى (لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا)[1] فإن قلت : فما بالهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلا مع (قد) وقَلَّ نحو قوله :

حلفت لها بالله حلفة فاجر البيت .

قلت لأن الجملة القسمية لا تساق إلا لتأكيد الجملة المقسم عليها التي هي جوابها ، فكانت مظنة لمعنى التوقع الذي هو معنى (قد) عند استماع المخاطب كلمة القسم "[2] .

ومقتضى كلام ابن مالك أنها مع الماضي إنما تفيد التقريب كما ذكره ابن عصفور وأن من شرط دخولها كون الفعل متوقعاً كما قدمنا. قال في تسهيله:وتدخل على فعل ماض متوقع لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال[3] .

٢-إذا سبقته (ما) النافية. قال الزمخشري : "(ما) لا تدخل على المضارع إلا وهو في معنى الحال ، ولاعلى ماض إلا وهو قريب من الحال"[4] . وفي شرح المفصل : "فإذا قيل : هو يفعل ، وتريد الحال فجوا به ونفيه : ما يفعل وكذلك إذا قربه وقال : لقد فعل فجوابه ونفيه: ما فعل ، لأن قوله : لقد فعل ، جواب قسم فإذا أبطلته وأقسمت قلت : ما فعل ، لأن (ما) يتلقى بها القسم في النفي ، وتقديره ما فعل"[5] ومن شواهد وقوع الماضي بعد (ما) النافية قوله تعالى (فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ)[6].

---

[1] الأعراف من الآية ٥٩

[2] مغني اللبيب ج١ ص١٤٩ ،١٥٠

[3] المصدر نفسه ج١ ص ١٥٠ وتسهيل الفوائد ص ٢٤٢

[4] الكشاف عن حقائق التنـــزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، الزمخشري ج٢ص٣٨٨ دار الفكر بيروت ، بدون طبعة وسنة

[5] شرح المفصل ج٨ص١٠٧

[6] سورة هود من الآية ٦٩

الثالثة: تعيين زمنه للحال

يتعين زمن الماضي للحال في المواضع التالية :

١-إذا قصد به الإنشاء كبعت واشتريت وغيرهما من ألفاظ العقود. إذ هو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود وفي شرح الكافية وأكثر ما يستعمل في الإنشاء الإيقاعي من أمثلة الفعل هو الماضي نحو: بعت واشتريت ، والفرق بين بعت الإنشائي وأبيع المقصود به الحال أن قولك أبيع لابد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج فإن حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق وإلا فهو كذب فلهذا قيل إن الخبر محتمل للصدق والكذب فالصدق محتمل اللفظ من حيث دلالته عليه والكذب محتمله ولا دلالة للفظ عليه ، وأما بعت الإنشائي فإنه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فلهذا قيل إن الكلام الإنشائي لا يحتمل الصدق والكذب ، وذلك لأن معنى الصدق مطابقه الكلام للخارج والكذب عدم مطابقة ، فإذا لم يكن هناك خارج فكيف تكون المطابقة وعدمها[١] .

٢-إذا كان من الأفعال الدالة على الشروع ، نحو : شرع ، وطفق ، وهذه الأفعال ماضية لفظاً زمنها الحال ، وزمن المضارع الواقع في خبرها مقصور على الحال أيضاً ، ليتوافقا ، وهذا هو السبب في عدم اقتران خبرها بأن المصدرية إذ أن المصدرية تخلص زمن المضارع للاستقبال ، وزمن أفعال الشروع يدل على الزمن الحالي ، فيقع التعارض بين زمنيهما[٢]ومن شواهد ذلك قوله تعالى:(وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ)[٣] .

الرابعة : تعيين زمنه للاستقبال :

يتعين زمن الماضي للاستقبال في المواضع التالية :

---

[١] شرح الكافية ج٢ ص٢٢٥

[٢] الأفعال في القرآن الكريم د. عبد الحميد مصطفى السيد ص١٧ ج١ مطبعة دار البيان العربي ١٤٠٦هـ

[٣] سورة الأعراف من الآية ٢٢ .

١-بالإنشاء الطلبي إما دعاء نحو : رحمك الله وإما أمراً كقول علي -رضي الله تعالى عنه — في النهج :"أجزأ امرؤ آسى أخاه بنفسه"[١] أي ليكف وليواسي . أو وعداً نحو : قوله تعالى:(إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ)[٢].

٢- إذا كان فعل شرط أو جوابه . فتقول:إن قمتَ قمتُ ، والمعنى إن تقم أقم ، فاللفظ لفظ الماضي والمعنى مستقبل[٣]

قال ابن القيم :"وأما ما يصير به الماضي مستقبلاً فكقولك : إن أقمت أكرمتك ، وإن زرتني أحسنت إليك فهذا ماضي اللفظ مستقبل المعنى وللنحاة هاهنا مسلكان (أحدهما) أن التغيير وقع في لفظ الفعل وكان الموضع للمستقبل فغير إلى لفظ الماضي والأداة هي التي تصرفت في تغييره وهذا اختيار أبي العباس المبرد . (والثاني) أن التغيير إنما هو في المعنى والأداة وردت على فعل ماض فغيرت معناه إلى الاستقبال . وهذا هو الصواب لأن الأدوات المغيرة للكلم إنما تغير معانيها دون ألفاظها كالاستفهام المغير لمعنى ما بعده من الخبر إلى الطلب ، وكالتمني والترجي والطلب والنفي ونظائره"[٤].

قال صاحب المطول معللاً انصراف الماضي إلى الاستقبال إذا كان فعل شرط أو جوابه :"أما فعل الشرط فلأنه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه ، وأما الجزاء فلأن حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل ويجب أن يتنبه أن الجزاء يجوز أن يكون طلباً نحو إن جاءك زيد فأكرمه لأنه فعل استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل فيجوز أن يترتب على أمر بخلاف الشرط فإنه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيًا"[٥].

---

[١] شرح الكافية ج٢ص٢٢٥

[٢] سورة الكوثر الآية ١

[٣] شرح الكافية ج٢ ص٢٢٥

[٤] بدائع الفوائد للإمام ابن القيم الجوزية ج٤ ص١٨٨ مكتبة الرياض الحديثة بدون طبعة وسنة

[٥] المطول على تلخيص المفتاح ص١٤٤-١٤٥ .

٣- وينصرف الماضي إلى المستقبل بدخول ما النائبة عن الظرف المضاف نحو : ماذرَّ شارق ومادامت السماوات والأرض لتضمنها معنى (إن) أي إن دامت قليلاً أو كثيراً[١] وقد يبقى الماضي معها على المعنى كقوله تعالى:(وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ)[٢]

٤-وينصرف إليه إذا كان منفياً بـــ (لا) أو (إن) في جواب القسم نحو:والله لا فعلت وإن فعلت فلا يلزم تكرير لاكما يلزم في الماضي الباقي على معناه كقول من قال:(والله لا عذبتهم بعدها سقر) أي لا تعذبهم[٣] ومنه قوله تعالى (وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ)[٤] أي ما يمسكهما ونحو : ردوا فوالله لازدناكم أبداً[٥].

٥-وينصرف الماضي إلى المستقبل إذا عطف على ما علم استقباله نحو قوله تعالى:(يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ)[٦] وقوله تعالى: (وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ)[٧] قال أبو حيان:"عبّر بالماضي في قوله (ففزع) وإن كان لم يقع إشعاراً بصحة وقوعه وأنه كائن لا محالة ، وهذه فائدة وضع الماضي موضع المستقبل"[٨]

٦- وينصرف إليه أيضاً بالإخبار عن الأمور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى:(وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ)[٩] وكقوله تعالى:(وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا)[١٠] والعلة في الموضعين أنه من حيث إرادة المتكلم لوقوع

---

[١] شرح الكافية ج٢ ص٢٢٥

[٢] سورة المائدة من الآية ١١٧

[٣] المصدر نفسه ج٢ ص٢٢٥

[٤] سورة فاطر من الآية ٤١

[٥] همع الهوامع ج١ص٩

[٦] سورة هود من الآية ٩٨

[٧] سورة النمل من الآية ٨٧

[٨] تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ج٧ ص٩٩ الطبعة الثانية دار الفكر ١٩٨٣م

[٩] سورة الأعراف من الآية ٥٠

[١٠] سورة الزمر من الآية ٧٣

الفعل قطعاً كأنه وقع ومضى ثم هو يخبر عنه[1] والعرب تفعل ذلك لفائدة ، وهو أن الفعل الماضي إذا أخبر به عن المضارع الذي لم يوجد بعد كان أبلغ وآكد وأعظم موقعاً وأفخم بياناً ، لأن الفعل الماضي يعطي من المعنى أنه قد كان وجد وصار من الأمور المقطوعة بكونها وحدوثها[2].

الخامسة : احتمال المضي والاستقبال :

يحتمل الماضي المضي والاستقبال في المواضع التالية:

١- بعد همزة التسوية نحو:سواء عليّ أقمت أم قعدت إذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو قعود أو ما يكون من ذلك ،وسواء كان الفعل معادلاً بأم أم لا نحو:سواء عليَّ أي وقت جئتني فإن كان الفعل بعد أم مقروناً بلم تعين المضي نحو : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ)[3] لأن الثاني ماض معنى فوجب مضي الأول لأنه معادل له[4]

قال ابن القيم : "والصواب أن المراد به هنا المصدر المدلول بالفعل وهو أعم من الحال والاستقبال فلم يجيء الاحتمال من جهة الهمزة بل من جهة القصد إلى المصدر (فإن قلت) فلو اقترن الفعل الواقع بعد أم بلم فهل يصلح الماضي للحال والاستقبال أم يتعين المضي (قلت) ذهب صاحب التسهيل إلى تعيين المضي واحتج بقوله تعالى: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)[5] والصواب أنه لا يتعين المضي فإن المعنى سواء عليهم الإنذار وعدمه فلا فرق بين ذلك وبين أن يقال سواء عليهم أأنذرت أم تركت الإنذار . وكذلك لو كان بعد أم جملة اسمية لم يتعين المضي في الفعل كقوله تعالى (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ)[6][7] . وفي شرح الكافية : وقولك

---

[1] شرح الكافية ج٢ ص٢٢٥ .

[2] الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان للإمام ابن القيم الجوزية ص٥٢ دار الكتب بيروت الطبعة الأولى١٤٠٢هـ

[3] سورة البقرة من الآية ٦

[4] همع الهوامع ج١ ص٩

[5] سورة البقرة من الآية ٦

[6] سورة الأعراف من الآية ١٩٣ .

[7] بدائع الفوائد ج٤ ص١٨٩

أقمتَ أم قعدت بمعنى إن قمت وإن قعدت ، والجملة الاسمية المتقدمة أي الأمران سواء دالة على جزاء الشرط أي إن قمت أو قعدت فالأمران سواء عليّ ولاشك في تضمن الفعل بعد سواء وما أبالي معنى الشرط ولذلك أستهجن الأخفش على ما حكى أبو علي عنه في الحجة أن يقع بعدهما الابتدائية نحو سواء عليَّ أو ما أبالي أدرهم مالك أم ديناراً ألا ترى إلى إفادة الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذلك إلا لتضمن معنى الشرط . وأما قوله تعالى (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ)[1] فلتقدم الفعلية وإلا لم يجز[2] وكذلك استقبح الأخفش وقوع المضارع بعد سواء أو ما أبالي نحو سواء علي أتقوم أم تقعد ، وما أبالي أتقوم أم تقعد لكون إفادة الماضي معنى الاستقبال أدل على إرادة معنى الشرط فيه[3]

٢-ويحتمل المضي والاستقبال بعد (كلما) لأن فيها رائحة الشرط فالمضي نحو قوله تعالى (كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ)[4] والاستقبال نحو قوله تعالى: (كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا)[5]. قال الرضي "جاز وقوع الماضي بعد كلما بمعنى المستقبل لكنه ليس ذلك بحتم في كل ماض كما كان في كلمات الشرط المتضمنة لمعنى إن"[6]

٣-ويحتمل المضي والاستقبال بعد (حيث) لأن فيها رائحة الشرط. قال الرضي: "وكذلك كل ماض وقع بعد (حيث) احتمل الماضي والاستقبال للعموم الذي فيه ككلمات الشرط ففيه وفي كلما رائحة الشرط"[7]. فالمضي نحو قوله تعالى:(فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ)[8] والاستقبال نحو قوله تعالى:(وَمِنْ حَيْثُ

---

[1] سورة الأعراف من الآية ١٩٣

[2] شرح الكافية ج٢ص٣٧٥

[3] المصدر نفسه ج٢ خ٣٧٦ .

[4] سورة المؤمنون من الآية ٤٤

[5] سورة النساء من الآية ٥٦

[6] شرح الكافية ج٢ ص١١٤ .

[7] شرح الكافية ج٢ خ١١٤ .

[8] سورة البقرة من الآية٢٢٢ .

خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَاكُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ)[1] وقوله تعالى (وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى)[2]

٤-ويحتمل المضي والاستقبال بعد حرف التحضيض إذ يحتمل الطلب والتقريع نحو هلا فعلت إن أردت المضي فهو توبيخ نحو قوله تعالى:(فَلَوْلَا كَانَ مِنْ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُوْلُوا بَقِيَّةٍ)[3]. أو الاستقبال فهو أمر به نحو قوله تعالى:(فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ)[4] وقوله تعالى:(لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ)[5] . قال ابن يعيش: الماضي هنا في تأويل المستقبل كما يكون بعد حرف الشرط كذلك ، لأنه في معناه ، والتقدير: إن أخرتني أصدق[6]

٥-ويحتمل الماضي المضي والاستقبال إذا كان صلة لموصول[7] هو مبتدأ نحو الذي أتاني فله درهم[7] فالمضي نحو قوله تعالى:(الَّذِينَ قَالَ لَهُمْ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ)[8] والاستقبال نحو قوله تعالى:(إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ)[9] وقد اجتمعا في قول الشاعر : إني لآتيكم تشكُّر ما مضى من الأمر واستيجاب ما كان في غد[10]

٦-ويحتمل المضي والاستقبال إذا كان صفة لنكرة عامة ، لأن فيه رائحة الشرط[11] نحو كل رجل أتاني فله درهم[12] فالمضي نحو قول الأعشى[13]:

---

[1] سورة البقرة من الآية ١٥٠

[2] سورة طه من الآية ٦٩

[3] سورة هود في الآية ١١٦ .

[4] سورة التوبة من الآية ١٢٢

[5] سورة المنافقون من الآية ١٠

[6] شرح المفصل ج٨ص١٤٤

[7] شرح الكافية ج٢ ص٢٢٥ .

[8] سورة آل عمران من الآية ١٧٣ .

[9] سورة المائدة من الآية٣٤ .

[10] همع الهوامع ج١ص٢٥ طبعة دار البحوث العلمية ١٣٩٤هـ- ١٩٧٥م .

[11] شرح الكافية ج٢ص٢٢٥ وهمع الهوامع ج١ص٩

[12] المصدر نفسه ج٢ص٢٢٥

[13] همع الهوامع ج١ص٢٥

رب رفد هرقته ذلك اليوم وأسرى من معشر أقتال

والاستقبال كحديث "نضر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها ثم أداها إلى من لم يسمعها"[1] أي يسمع لأنه ترغيب لمن أدرك حياته في حفظ ما يسمعه وأنكر أبو حيان هذا القسم بصوره كلها فقال بعد أن ساقها :"وهذه المثل في هذه الاحتمالات من كلام ابن مالك ، والذي نذهب إليه الحمل على المضي لا بقاء اللفظ على موضعه وإنما فهم الاستقبال فيما مثل به من خارج ووافقه المرادي"[2].

يتضح مما تقدم أن دلالةالفعل الماضي على الزمن لا تتضح إلا من خلال السياق بمساعدة بعض القرائن والأدوات والقول بأن صيغة (فعل) تدل على الماضي المطلق ليس دقيقاً.

---

[1] أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم ١٦١٣٨

[2] همع الموامع ج١ ص٩

الفصل الثالث

آراء النحاة القدامى حول الدلالة الزمنية للفعل المضارع

آراء النحاة القدامى حول الدلالة الزمنية للفعل المضارع

للنحاة في الدلالة الزمنية للفعل المضارع خمسة أقوال[1] :

أحدها : أنه لا يكون إلا للحال وعليه ابن الطراوة ، قال : لأن المستقبل غير محقق الوجود فإذا قلت زيد يقوم غداً فمعناه ينوي أن يقوم غداً .

الثاني : أنه لا يكون إلا للمستقبل وعليه الزجاجي ، وأنكر أن يكون للحال صيغة تخصه لقصره ، فلا يسع العبارة لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضياً . وأجيب أن مرادهم بالحال الماضي غير المنقطع لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل .

الثالث : وهو رأي الجمهور وسيبويه أنه صالح لهما فيكون مشتركاً بينهما لأن إطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغ وإن ركب بخلاف إطلاقه على الماضي فإنه مجاز لتوقفه على مسوغ .

الرابع : أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وعليه الفارسي وابن أبي الركب ، وهو المختار عند السيوطي بدليل حمله على الحال عند التجرد من القرائن ، وهذا شأن الحقيقة ، ودخول السين عليه لإفادة الاستقبال ، ولا تدخل العلامة إلا على الفروع كعلامات التثنية والجمع والتأنيث والنسب .

الخامس : أنه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال ، وعليه ابن الطاهر لأن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظراً ثم حالاً ، ثم ماضياً ، فالمستقبل أسبق ، فهو أحق بالمثال . وردّ بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقية المثال[2] .

يلاحظ أن أقوال النحاة القدامى حول الدلالة الزمنية للفعل المضارع انحصرت في الحال والاستقبال مع أن الفعل المضارع بصيغته (يفعل) وقبيلها يمكن التعبير به عن الزمن بكل أبعاده من خلال السياق بمساعدة بعض القرائن والأدوات .

---

[1] همع الهوامع ج١ص٧ .

[2] همع الهوامع تحقيق عبد العال وعبد السلام هارون ج١ص١٩ .

وقد تناثرت في كتب النحو إشارات إلى الأدوات والقرائن التي تصرف زمن المضارع إلى غير الحال والاستقبال المطلق . فقد أفرد ابن فارس بابًا للفعل يأتي بلفظ الماضي وهو راهن أو مستقبل ، ويلفظ المستقبل وهو ماض . وذكر عددًا من الشواهد منها قول الشاعر :

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت عنه ثُمَّت قلت لا يعنيني[1]

فقال "أمرُّ" ثم قال : "مضيت"[2] فـ (أمرُّ) مضارع وضعًا ماض زمنًا .

وذكر ابن مالك في التسهيل بعض القرائن والأدوات التي تعين زمن المضارع للحال أو للاستقبال أو تصرفه للمضي[3]

وذكر السيوطي أيضًا للمضارع أربع حالات زمنية يؤديها الفعل المضارع بصيغته (يفعل) وقبيلها بمساعدة بعض القرائن والأدوات من خلال السياق[4]

وفي كتاب سيبويه ومغني ابن هشام وكافية ابن الحاجب وغيرها من كتب المتقدمين والمتأخرين من النحاة واللغويين إشارات متناثرة إلى القرائن والأدوات التي تُعيِّن زمن المضارع للحال أو الاستقبال أو تصرفه للمضي أو تضفي عليه صفة الاستمرار والديمومة .

يتضح للباحث بعد استقراء ما قاله النحاة واللغويون حول الدلالة الزمنية للفعل المضارع أن للفعل المضارع دلا لتين زمنيتين يؤديهما الفعل المضارع بصيغة (يفعل) وقبيلها منفردة ومن خلال السياق .

---

(1) البيت لشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات ص١٣٧

(2) الصاحبي ، ابن فارس ص٣٦٤-٣٦٥

(3) تسهيل الفوائد ص ٤ ، ٥

(4) همع الهوامع ج١ ص٧ وما بعدها

أولاً : الدلالة الزمنية الصرفية :

وهي التي تلحظ من صيغة المضارع (يفعل) بوضعها الإفرادي ولاتحتاج لشيء من الأدوات والقرائن . فالأفعال (يأكل ، ويسبح ، ويعمل) تدل على الزمن الحاضر بصيغتها الصرفية المجردة فإذا دخلت عليها السين أو سوف صرفتها إلى الاستقبال .

قال سيبويه : (وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً اذهب واقتل واضرب ومخبراً يَقتُل ، ويَذهَبُ ويَضربُ ويُقتلُ ويُضربُ وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن)[1] وفي حاشية يس : (والمضارع كلمة دلت وضعاً على حدث وزمان يتحقق حاضراً كان أو مستقبلاً كيقوم الآن وسيقوم فإنه مستقبل)[2] .

ثانياً : الدلالة الزمنية النحوية :

وهي التي تؤديها صيغة الفعل المضارع من خلال السياق بمساعدة بعض القرائن والأدوات .

وللمضارع أربع دلالات زمنية نحوية تؤديها صيغة (يفعل) من خلال السياق بمساعدة بعض القرائن والأدوات .

الأولى : أن يترجح فيه الحال .

وذلك إذا كان مجرداً من القرائن التي تصرفه للاستقبال لأنه لما كان لكل من الماضي والمستقبل صيغة تخصه جعلت دلالته على الحال راجحة عند التجرد من القرائن جبراً لما فاته من الاختصاص بصيغة وعلله الفارسي بأنه إذا كان لفظاً صالحاً للأقرب والأبعد فالأقرب أحق به . والحال أقرب من المستقبل[3] .

وقال ابن مالك : (والمضارع صالح له وللحال ولو نفي بلا ، خلافاً لمن خصها بالمستقبل . ويترجح الحال مع التجريد)[4] .

---

(1) الكتاب ، سيبويه ج1 ص12

(2) حاشية يس ج1ص71 – 72 .

(3) همع الهوامع ، السيوطي ج1ص7-8 .

(4) المصدر نفسه ج1 ص7 وتسهيل الفوائد ص 65

والحال عند النحاة غير الآن المختلف في كونه زمناً بل هو على جنبتي الآن من الزمان مع الآن سواء كان الآن أيضاً زماناً أو الحد المشترك بين الزمانين ومن ثم نقول: إنّ (يصلي) في قولك (زيد يصلي) حال مع أن بعض صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال[1] .

الثانية : تعيين دلالته على الحال

يتعين زمن المضارع للحال في المواضع التالية :

١- إذا دخلت عليه لام الابتداء ، فهي عند الكوفيين مخصصة له بالحال فلذلك لا يجوزون إن زيداً لسوف يخرج للتناقض ، والبصريون يجوزون ذلك لأن اللام عندهم باقية على إفادة التأكيد فقط كما كانت تفيده لما دخلت على المبتدأ[2] . وقال الزمخشري : ويشترك فيه الحاضر والمستقبل واللام في قولك إن زيداً ليفعل مخلصة للحال كالسين أو سوف للاستقبال[3] . وقال ابن القيم :"وترجح الحال بدخول لام الابتداء عليه نحو إني لأحبك وأما قوله تعالى حكاية عن يعقوب (إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ) [4]. وذهابهم مستقبل وهو فاعل الحزن ويمتنع أن يكون الفاعل مستقبلاً والفعل حالاً ، فزعم صاحب التسهيل أن هذا دليل على أن اللام لا تخلص للحالية واحتج أيضاً بقوله:(وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)[5] ،ولقائل أن يقول التخلص إنما يكون باللام المجردة ، وأما إذا اقترن بالفعل قرينة تخلصه للاستقبال لم تكن اللام للحال ... وقال أبو حيان (ليحزنني) مضارع مستقبل لا حال لأن المضارع إذا أسند إلى متوقع خلص للاستقبال لأن ذلك المتوقع مستقبل وهو المسبب لأثره فمحال أن يتقدم الأثر عليه ، فالذهاب لم يقع فالحزن لم يقع كما قال :

---

[1] شرح الكافية ج٢ ص٢٢٦

[2] شرح الكافية ج٢ ص ٢٢٦-٢٢٧ .

[3] المفصل ج١ ص١٣٧ مطبعة حجازي بالقاهرة ط بدون .

[4] سورة يوسف من الآية ١٣ .

[5] سورة النحل من الآية ١٢٤

يهولك أن تموت وأنت ملغ لما فيه النجاة من العذاب[1]

وذهب قوم إلى أن لام الابتداء تقصر الفعل على الحال بعد أن كان مبهماً واستدلوا على ذلك بقول سيبويه:(حتى كأنك قلت لحاكم فيها) تريد من المعنى وأنت إذا قلت : (إن زيداً لحاكم) فهو للحال[2] .

وذهب آخرون إلى أنها تقصر الفعل على أحد الزمانين بل هو مبهم فيها على ما كان ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)[3] فلو كانت اللام تقصره للحال كان محالاً ، وهو المختار عند ابن يعيش ، فعلى هذا يجوز أن تقول (إن زيداً لسوف يقوم) وعلى القول الأول – وهو رأي الكوفيين – لا يجوز ذلك . كما لا يجوز أن تقول (إن زيداً سوف يقوم الآن) لأن اللام تدل على الحال كما يدل عليه الآن[4] .

٢- يتعين للحال إذا اقترن بـــ(الآن) وما في معناه (الحين) و(الساعة) و(آنفاً)[5] هذا قول أكثر النحاة[6] . وزعم بعضهم أنه يجوز بقاء المقرون بـــ(الآن) ونحوه مستقبلاً . لاقتران ذلك بالأمر وهو لازم الاستقبال . نحو : قوله تعالى (فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ) وأجيب بأن استعمالها في المستقبل والماضي مجاز وإنما تخلص للحال إذا استعملت على حقيقتها[7]

وقال ابن القيم : (الصواب أن الآن في الآية ظرف للأمر والإباحة لا لفعل المأمور به والمعنى فالآن أبحت لكم مباشرتهن لا أن المعنى فالآن مدة وقوع المباشرة منكم)[8] .

---

[1] البحر المحيط ج٢ ص٢٤٦ .

[2] شرح المفصل ج٩ ص٢٦ .

[3] سورة النحل من الآية ١٢٤ .

[4] شرح المفصل ج٩ ص٢٦ .

[5] همع الهوامع ج١ ص١٩ وشرح الكافية ج٢ ص٢٣١

[6] المصدر نفسه ج١ ص١٩ .

[7] المصدر السابق ج١ ص١٩

[8] بدائع الفوائد ج٤ ص ١٩٢

٣- ويتعين للحال كذلك إذا نفي بـــ(ليس) لأنها موضوعة لنفي الحال ، وتنفي غيره بالقرينة[١] نحو (ليس خلق الله مثله) وقول الأعشى :

له نافلات ما يغيب نوالها وليس عطاء اليوم مانعه غدا[٢]

هذا قول أكثر النحاة[٣] وزعم ابن مالك أن المنفي بليس قد يكون مستقبلاً على قلّة [٤] قال حسان :

فما مثله فيهم ولا كان قبله وليس يكون الدهر مادام يذبل[٥]

وأجيب بأنه للحال إذا لم يكن قرينة تصرفه إلى الاستقبال لفظية أو معنوية[٦] وإنما جاء للاستقبال في هذا البيت من تقسيم النفي إلى ماض وحال ومستقبل[٧] . وفي شرح الكافية : وقال بعضهم يتعين للحال بنفيه بـــ(ليس) نحو ليس زيد يقوم ...وقال سيبويه وتبعه ابن السراج :"ليس للنفي مطلقاً تقول : ليس خلق الله مثله – في الماضي- وقال تعالى:(ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم)[٨] في المستقبل وجمهور النحاة على أنها لنفي الحال"[٩] .

وقال الأندلسي : "ليس بين القولين تناقض ، لأن خبر ليس إنْ لم يقيد بزمان يحمل على الحال ، كما يحمل الإيجاب عليه في نحو : زيدٌ قائمٌ ، وإذا قيد بزمان من الأزمنة فهو على ما قيد به"[١٠].

---

[١] مغني اللبيب ج١ ص٢٢٧ وشرح الكافية ج٢ ص ٢٣١ .

[٢] همع الهوامع ج١ ص٢٠ والمغني ج١ ص٢٢٧ .

[٣] المصدر السابق ج١ ص١٩ .

[٤] المصدر السابق ج١ ص١٩ .

[٥] المصدر السابق ج١ ص١٩ .

[٦] المصدر السابق ج١ ص١٩ .

[٧] بدائع الفوائد ج٤ ص ١٩٢ .

[٨] شرح الكافية ج٢ ص٢٣١ وص٢٩٦ .

[٩] شرح الكافية ج٢ ص٢٩٦ والبسيط في شرح جمل الزجاجي السفر الاول ص٢٤١

[١٠] شرح الكافية ج٢ ص٢٩٦

٤- ويتعين للحال إذا نفي بـــ(ما) لأنها موضوعة لنفي الحال عند الجمهور[١] . قال ابن الشجري : ((حكم (ما) في نفي (يفعل) حكم (ليس) في نفيها للحال دون المستقبل))[٢] . وفي شرح المفصل : فأما (ما) فإنها تنفي ما في الحال فإذا قيل هو يفعل وتريد الحال فجوابه ونفيه (ما يفعل)[٣] واعترض ابن مالك بقوله : ((لا يخلصه النفي بذلك إلى الاستقبال))[٤] . واحتج بقول أبي ذؤيب :

أودى بني وأودعوني حسرة عند الرقاد وعبرة ما تقلـــع[٥]

وبقول النابغة يمدح النبي صلى الله عليه وسلم :

له نافلان ما يغيب نوالها وليس عطاء اليوم مانعه غداً[٦]

وبقوله تعالى:(قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي)[٧] . وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه[٨] .

قال ابن القيم : (والتحقيق في ذلك أن هذه الأدوات تنفي الفعل المبتدئ من الحال مستمر النفي في الاستقبال فلا تنفيه في الحال نفياً منقطعاً عن التعرض للمستقبل ولا تنفيه في المستقبل مع جواز التلبس به في الحال)[٩] .

٥- ويتعين للحال إذا نفي بـــ(إن) على مذهب أكثر النحويين[١٠] وذهب أبو علي الفارسي إلى أنها لمطلق النفي[١١] ومن أمثلة المضارع المنفي بـــ (إن)

---

[١] همع الهوامع شرح عبد العال ج١ ص١٩ ومغني اللبيب ج٢ ص ٦

[٢] الأمالي الشجرية ج٢ ص٢٣٩ .

[٣] شرح المفصل ج٨ ص١٠٧ الطبعة المنيرية .

[٤] بدائع الفوائد ج٤ ص١٩٣ .

[٥] بدائع الفوائد ج٤ ص١٩٣ .

[٦] بدائع الفوائد ج٤ ص١٩٣ .

[٧] سورة يونس من الاية ١٥ .

[٨] همع الهوامع ج١ ص٢٠ شرح عبد العال .

[٩] بدائع الفوائد ج٤ ص١٩٣ .

[١٠] التسهيل ص٥ والمع شرح عبد العال ج١ ص١٧

[١١] شرح الكافية ج٢ ص٢٣١

قوله تعالى(إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ)[1] وقوله تعالى (إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلاَّ إِنَاثًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا) [2] .

٦-إذا عطف على حال أو عطف عليه ذلك فهو مثله لاشتراط اتحاد الزمان في الفعلين المتعاطفين[3] . نحو : رأيت هاجاً يطوف ويقرأ القرآن .

الثالثة : تعيين دلالته على الاستقبال :

تتعين دلالة المضارع على الزمن المستقبل في الحالات الآتية :

١-إذا اقترن بظرف مستقبل سواء كان معمولاً له . أو مضافاً إليه نحو: أزورك إذا تزورني . فالفعلان مستقبلان لعمل الأول في (إذا) وإضافة (إذا) إلى الثاني[4] ومن ذلك قول أبي ذؤيب :

والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا ترد إلى قليل تقنع[5]

٢- ويتعين المضارع للاستقبال إذا أسند إلى متوقع كقول الشاعر:

يهولك أن تموت وأنت ملغ لما فيه النجاة من العذاب[6]

إذ لو أريد به الحال لزم سبق الفعل للفاعل في الوجود وهو محال[7] .

٣- ويتعين للاستقبال إذا اقترن بأحد حرفي التنفيس (السين وسوف) لأنهما وضعا لتخليص المضارع من ضيق الحال إلى سعة الاستقبال[8] ومدة الاستقبال مع السين

---

(١) سورة النجم من الآية ٢٣

(٢) سورة النساء من الآية ١١٧ .

(٣) الهمع شرح عبد العال ج١ ص٢٣ .

(٤) همع الهوامع ج١ ص٢٠ وشرح الكافية ج٢ ص٢٣١ .

(٥) مغني اللبيب بقا صـ ٩٧

(٦) الهمع ج١ ص٢٠ وشرح الكافية ج٢ ص ٢٣١

(٧) الهمع ج١ ص٢٠

(٨) المصدر نفسه ج١ ص٢١

ليست أضيق منها مع سوف خلافاً للبصريين وكأن القائل بأنها أوسع من السين نظراً إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس بمطرد[1]

٤- ويتعين للاستقبال إذا اقتضى طلباً ، وذلك في الأمر والنهي والدعاء و التحضيض والتمني والترجي والإشفاق[2] وإنما يتعين الاستقبال لأن الفعل إنما يطلب إذا لم يوجد . فالأمر كقوله تعالى (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ)[3] وقوله تعالى : (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ)[4] فهذان الفعلان خبريان لفظاً طلبيان معنى[5] وفائدة العدول بهما عن صيغة الأمر : التوكيد والإشعار بأنهما جديران بأن يتلقيا بالمسارعة ، فكأنهن امتثلن فهما مخبر عنهما بموجودين[6] والنهي كقوله تعالى:(وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ)[7] . معناه ولا تنفقوا إلا ابتغاء وجه الله[8]له وكقول النابغة الذبياني :

لا أعرفن ربرباً حوراً مدامعها كأن أبكارها نعاج دوار[9]

والتحضيض وحروفه لولا ، لوما ، هلا ، وألا . نحو قوله تعالى (لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ)[10]

والتمني كقول الشاعر :

فيا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب[11]

وكقوله تعالى (يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا)[12] .

---

(١) مغني اللبيب ج١ص١٤٧ وشرح المفصل ج٨ ص١٤٨

(٢) شرح الكافية ج٢ ص٢٣١

(٣) سورة البقرة من الآية ٢٢٨

(٤) سورة البقرة من الآية ٢٣٣

(٥) البحر المحيط ج٣ ص ٢١١-٢١٢

(٦) شرح شذور الذهب ص٦٩ والكشاف ج١ ص٩٢

(٧) سورة البقرة من الآية ٢٧٢

(٨) الفوائد المشوق إلى علوم القرآن ص٥٥

(٩) مغني اللبيب ج١ ص١٩٩

(١٠) سورة المنافقون من الآية ١٠

(١١) مغني اللبيب ج١ ص١٢٠

(١٢) سورة الأنعام من الآية ٢٧

والترجي نحو قوله تعالى:(وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ)[1] .

والإشفاق وهو مع (عسى) كقول رؤبة أو العجاج :

تقول بنتي قد أنى أناكا يا أبتا علك أو عساكا[2]

٥- ويتعين المضارع للاستقبال إذا اقتضى وعداً كقولك واعداً أكرمك وأحسن إليك[3] وكقوله تعالى (يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ)[4] .

٦- ويتعين للاستقبال إذا اتصل بنوني التوكيد ، لأنه إنما يليق بما لم يحصل[5] وتدخلان على الأفعال المستقبلة خاصة للتوكيد . وتدلان على أن الفعل خالص للاستقبال دون الحال[6]

وقيل إنما يتخلص للاستقبال بنوني التوكيد ، لأن المراد من التوكيد الحمل على ما لم يقع ليصير واقعاً ، فلو أكد الواقع الحاضر لكان تحصيلاً للحاصل[7] ومن شواهد ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى(وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَ مِنَ الصَّاغِرِينَ)[8] .

٧- ويتعين للاستقبال إذا اتصل بلام القسم نحو والله لأضربنَّ[9] .

٨- ويتعين المضارع للاستقبال بـــ(لا) النافية عند الأكثرين[10] وهو قول سيبويه ومن تبعه ، وقال ابن مالك : (بل يبقى على صلاحية الحال وليس ببعيد لقوله تعالى:(وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ)[11]. ونحوه كثير[12] .

---

(١) سورة غافر الآية ٣٦

(٢) مغني اللبيب ج١ ص١٦٤

(٣) شرح الكافية ج٢ ص٢٣١ والهمع ج١ ص٢١

(٤) سورة المائدة من الآية ١٨

(٥) شرح الكافية ج٢ ص٢٣١ والهمع ج١ ص٢١

(٦) مغني ج١ ص ٣٧٥ والبسيط في شرح جمل الزجاجي السفر الأول ص٢٤٢

(٧) شرح ابن القواس ج١ ص٨٦ وانظر الفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن ، عبدالله الحسيني ص ٥٥ ط ١ ـ ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م

(٨) سورة يوسف من الآية ٣٢

(٩) شرح الكافية ج٢ ص٢٣١ والهمع ج١ ص٢١

(١٠) همع الهوامع ج١ ص٢١ وشرح الكافية ج٢ ص٢٣٢

(١١) سورة هود من الآية ٣١

(١٢) الهمع ج١ ص٢١ وشرح الكافية ج٢ ص٢٣٢

٩- ويتعين للاستقبال إذا سبقه ناصب من حروف النصب الأربعة:(أنْ ، لنْ ، كي ، إذن)ظاهراً كان أو مقدراً . خلافاً لبعض المتأخرين في قوله : لا يتعين بشيء من حروف النصب وللسهيلي في قوله لا يتعين بـــ(أنْ)[1]. وقد اجتمعا الظاهر والمقدر في قوله تعالى:(لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ)[2] . وإذا ارتفع المضارع بعد ناصب لعلة فهو للحال[3] .

وقال ابن عطية في قوله تعالى:(إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)[4] :"قد تجيء (أن) في مواضع لا يلحظ فيها الزمن كهذه الآية وكقوله تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ)[5] . وغير ذلك . ورده أبو حيان فقال : "ليس بجيد ، بل تدل على المستقبل في جميع أمورها وأما قوله (وقد تجيء ...) فلم يفهم ذلك من دلالة (أن) وإنما ذلك من نسبة قيام السماء والأرض بأمر الله ، لأن هذا لا يختص بالمستقبل دون الماضي في حقه تعالى ، ونظيره (وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا)[6] . فـــ(كان) تدل على اقتران مضمون الجملة بالزمن الماضي وهو تعالى متصف بهذا الوصف ماضياً وحالاً ومستقبلاً ، وتقييد الفعل بالزمن لايدل على نفيه عن غير ذلك الزمن"[7] .

١٠- ويتعين المضارع للاستقبال بكل أداة شرط وإن لم تعمل إلا لو فإنها موضوعة للشرط في الماضي[8] ويجب أيضاً كون الجزاء مستقبلاً لأنه لازم الشرط الذي هو مستقبل ولازم الشيء واقع في زمانه[9] وذلك نحو قوله تعالى:(إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ)[10] . ونحو كيف تصنع أصنع[11] .

---

(١) الهمع ج١ ص٢١ وشرح الكافية ج٢ ص٢٣٢

(٢) سورة آل عمران من الآية ٩٢

(٣) شرح الكافية ج٢ ص٢٣٢

(٤) سورة النحل الآية ٤٠

(٥) سورة الروم من الآية ٢٥

(٦) سورة الفتح من الآية ٢١

(٧) البحر المحيط ج٥ ص٤٩٢

(٨) شرح الكافية ج٢ ص٢٣٢

(٩) المصدر نفسه ج٢ ص ٢٣٢

(١٠) سورة إبراهيم من الآية ١٩

(١١) همع الهوامع ج١ ص٢١

وإنما استثنيت من أدوات الشرط (لو) التي للشرط في الماضي ، لأنها تدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى من الزمان ، فإذا وليها المضارع انصرف إلى المضي . أما (لو) التي للشرط في المستقبل فهي مرادفة (إن) الشرطية لأنها تدل على تعليق حصول جوابها على حصول شرطها ، بمعنى أنها تدل على أنه متى حصل الشرط حصل الجواب كما أن (إن) الشرطية كذلك ،فإذا دخلت على المضارع أخلصته للاستقبال[1] مثال ذلك قول قيس بن الملوح :

ولو تلتقي أصداؤنا بعـــــد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سبسب

لظل صدى صوتي وإن كنت رمة لصوت صدى ليلى يهف ويطرب[2]

١١- ويتعين للاستقبال إذا عطف على مستقبل أو عطف عليه ذلك فهو مثله لاشتراط اتحاد الزمان في المتعاطفين[3] .

١٢- ويتعين للاستقبال إذا اقترن بـــ(هل) الاستفهامية نحو : هل تسافر؟ بخلاف همزة الاستفهام فإن المضارع المقترن بها قد يراد به الحال نحو : أتظنه قائماً ؟[4] ومن ذلك قوله تعالى:(قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا)[5] .

١٣- ويتعين للاستقبال بعد (لو) المصدرية عند بعض النحويين ، وأكثر النحويين لم يثبت ورود (لو) مصدرية ، والذي أثبته الفراء وأبو علي وأبو البقاء والتبريزي وابن مالك وابن هشام[6] وأكثر وقوعها بعد (ود) و (يود) قال تعالى:(وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ)[7] . وقال تعالى:(يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ)[8] . واحتج المانعون بدخولها على (أن) في قوله تعالى:(وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا

---

(١) مغني اللبيب جـ١ ص٢٦٦ وأوضح المسالك ج٤ ص٢٢٤-٢٢٨

(٢) الفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن - ص ١٥ .

(٣) همع الهوامع ج١ ص٢٣

(٤) أوضح المسالك ج٤ ص٩٥

(٥) سورة الكهف الآية ١٠٣

(٦) مغني اللبيب جـ١ ص ٢٦٦

(٧) سورة القلم الآية ٩

(٨) سورة البقرة من الآية ٩٦

وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا)[1] . والحرف المصدري لا يدخل على مثله ، فالجواب عنه أن (لو) إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد (لو) تقديره : تود لو ثبت أن بينها وبينه أمداً بعيداً[2] . وفي الكوكب الدري : (لو) حرف يدل على وقوع شيء لوقوع غيره ، ولا يليها عند المحققين إلا ماض (المعنى) سواء كان بلفظ الماضي أو المضارع ويستعمل أيضاً بمعنى (أن) فيكون للشرط في المستقبل ومنه قوله –عليه الصلاة والسلام– (نعم العبدُ صهيبٌ لو لم يخف الله لم يعصه)[3] .

الرابعة : تعيين دلالته على الماضي :

تتعين دلالة المضارع على الزمن الماضي في الحالات الآتية :

١- إذا اقترن بلم ولما الجازمة ، وقال بعضهم بل هما يدخلان على لفظ الماضي فيقلبانه إلى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان . والأول الأولى لأن قلب المعنى أظهر وأكثر في كلامهم[4] ونسب الثاني إلى سيبويه ووجهه أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ . وردَّ بأنه لا نظير له . ونظير الأول المضارع الواقع بعد (لو) إذ المعهود للحروف قلب المعاني لا قلب الألفاظ[5] .

وتقييد (لما) بكونها جازمة للاحتراز من التي بمعنى (إلا) فإنها لا تدخل على المضارع ، إنما تدخل على الجملة الاسمية كقوله تعالى:(إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)[6] . على قراءة تشديد الميم ، وتدخل على الماضي لفظاً المستقبل معنى نحو : أنشدك الله لما فعلت ، أي ما أسألك إلا فعلك[7] .

---

[1] سورة آل عمران من الآية ٣٠

[2] مغني اللبيب ج١ ص ٦-٢٩

[3] الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية تحقيق محمد حسن عواد ص ٣٤٨-٣٤٩ طبعة دار عمان ، الأردن ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥م

[4] شرح الكافية ج٢ ص٢٣٢

[5] همع الهوامع ج١ ص٢٢

[6] سورة الطارق الآية٤

[7] الفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن ص٦٤

وللاحتراز أيضاً من التي هي حرف وجود لوجود ، فإنها لا تدخل على المضارع ، ولا تدخل إلا على الماضي لفظاً ومعنى كقوله تعالى:(فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ)[1] . ولم تقيد (لم) بكونها جازمة للتنبيه على أنها تصرف المضارع إلى المضي وإن لم تجزمه كما في قول الشاعر :

لولا فوراس من ذهل وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار[2]

ومثال قلب معنى المضارع إلى المضي بـــ(لم) أو (لما) قوله تعالى:(لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ)[3] . وقوله تعالى:(بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ)[4] .

٢- إذا اقترن بـــ(لو) الشرطية ، وهي حرف يدل على وقوع شيء لوقوع غيره ولايليها عند المحققين إلا ماضي المعنى سواء كان بلفظ الماضي أو المضارع[5] .

وقال ابن هشام : (تقييد الشرطية بالزمن الماضي) . وبهذا الوجه ومايذكر بعده فارقت (إن) فإنّ تلك لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا : الشرط بـــ(إن) سابق على الشرط بـــ(لو) وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي ، عكس مايتوهم المبتدئون ، ألا ترى أنك تقول : (إن جئتني غدا أكرمتك) . فإذا انقضى الغد ولم تجيء قلت : لو جئتني أمس أكرمتك[6] .

وقال عنها سيبويه : (وأما (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره)[7] وقال عنها الزمخشري : (و (لو) للماضي وإن دخلت على المستقبل)[8] . ومن شواهد قلب المضارع إلى المضي بـــ(لو) قوله تعالى:(وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ)[9] .

---

[1] سورة العنكبوت من الآية ٦٥

[2] الفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن ص٦٤

[3] سورة الإخلاص آية ٣ ، ٤

[4] سورة ص من الآية ٨

[5] الكوكب الدري ص ٣٤٨

[6] مغني اللبيب جـ١ ص ٢٠٥

[7] الكتاب ج٢ ص٣٠٧

[8] الأنموذج ص١٠٤

[9] سورة فاطر من الآية ٤٥

٣- إذا اقترن بـــ(إذ) التي تكون اسماً للزمن الماضي وفي وقوعها موقع إذا وكذلك العكس مذهبان حكاهما في (الارتشاف) في الكلام على إذا وقال : أصحها المنع . وجوزه بعضهم لقوله تعالى:(وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ)[١][٢]. ومن شواهد قلب المضارع إلى المضي مع (إذ) قوله تعالى:(وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنْ الْبَيْتِ)[٣] وقوله تعالى:(وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ)[٤] . قال العكبري : (يختصمون) بمعنى اختصموا ، وكذلك (يلقون) أي : ألقوا ، ويجوز أن يكون حكي الحال وقال أبو حيان : (والمضارع بعد (إذ) في معنى الماضي ، أي ألقوا أقلامهم للاستهام على مريم .

٤- إذا اقترن بـــ(ربما) المكونة من (رب) المكفوفة ب(ما) ومثل ابن عقيل لذلك بقوله تعالى:(رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ)[٥]. وبقول أمية بن أبي الصلت :

ربما لتكره النفوس من الأمـــ ـــر فرجة كحل العقال[٦]

فإن المعنى في الآية : ربما ودَّ ، وهذا على سبيل المجاز فالمضارع معبر به عن حالة ماضية بطريق التجوز مستقبلة بطريق الحقيقة ، وهي ودادتهم لو كانوا مسلمين فهذه الحالة المستقبلة جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل معها (ربما) المختصة بالماضي .[٧]

٥- إذا اقترن بـــ(قد) التقليلية — ذكرها السيوطي[٨] نحو قول الشاعر:

قد أترك القرن مصفراً أنامله كأن أثوابه مجت بفرصاد[٩]

---

(١) سورة المائدة من الآية ١١٦

(٢) مغني اللبيب ج١ ص٧٤ ، وهمع الهوامع ج١ ص٢٦٥ وشرح الكافية ج٢ ص١١٥

(٣) سورة البقرة من الآية ١٢٧

(٤) سورة آل عمران الآية٤٤

(٥) سورة الحجر الآية٢

(٦) همع الهوامع ج١ ص٢٣

(٧) حاشية يس على شرح التصريح ج٢ ص٢٢

(٨) همع الهوامع ص٢٢-٢٣

(٩) المصدر نفسه ص٢٣

بخلاف ما إذا لم تكن للتقليل[1] .

ومن شواهد انصراف المضارع إلى الماضي مع (قد) في القرآن الكريم قوله تعالى: (قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ)[2].

قال العكبري: "(نرى) مستقبل والمراد به المضي"[3] .

وقال الزمخشري : "(قد نرى) ربما نرى ومعناه كثرة الرؤية[4] .

وقال أبو حيان : "(نرى) مضارع بمعنى الماضي ، وقد ذكر بعض النحويين أن مما يصرف المضارع إلى الماضي (قد) في بعض المواضع ومنه قوله تعالى:(قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ)[5] . وقوله تعالى:(وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ)[6] (قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ)[7] . ورد عليه الزمخشري بقوله : هذا الذي ادعاه – وهو كثرة الرؤية – لايدل عليه اللفظ لأنه ، لم يوضع لمعنى الكثرة هذا التركيب ، أعني تركيب (قد) مع المضارع المراد منه الماضي ولاغير الماضي ، وإنما فهمت الكثرة من متعلق الرؤية وهو التقلب[8] .

٦- إذا كان خبراً لباب (كان) نحو : كان زيد يقوم[9] ومنه قوله تعالى:(أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ)[10] .

٧- إذا عطف على ماض أو عطف عليه ذلك فهو مثله ، لاشتراط اتحاد الزمان في الفعلين المتعاطفين . نحو قوله تعالى:(أَلَمْ تَرَى أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنْ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً)[11] . أي فأصبحت الأرض وكقول الشاعر :

---

(١) المصدر نفسه ص٢٣

(٢) سورة البقرة من الآية ١٤٤

(٣) إملاء ما من به الرحمن ج١ ص٦٧

(٤) الكشاف ، الزمخشري ، تحقيق محمد الصادق قمحاوي ، مطبعة الحلبي ، الطبعة الأخيرة ١٩٧٢م ج١ ص ٣١٩

(٥) سورة النور من الآية ٦٤

(٦) سورة الحجر من الآية ٩٧

(٧) سورة الأحزاب من الآية ١٨

(٨) البحر ج١ ص٤٢٧-٤٢٨

(٩) همع الهوامع ج١ ص٢٣

(١٠) سورة سبأ من الآية ٤٠

(١١) سورة الحج من الآية ٦٣

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضت ثُمت قلت لا يعنيني[1]

أي مررت .

قال ابن القيم معلقاً على الإخبار بالمستقبل عن الماضي في القرآن الكريم وكلام العرب بصفة عامة : وإنما قصدت العرب بالإخبار عن الفعل الماضي بالمستقبل لأن الإخبار بالفعل المضارع إذا أتى به في حالة الإخبار عن وجود كان ذلك أبلغ من الإخبار بالفعل الماضي وذلك لأن الفعل المضارع يوضح الحال التي يقع فيها ويستحضر تلك الصورة حتى كأن السامع يشاهدها ، وليس كذلك الفعل الماضي ، والفرق بينه وبين التجوز بالماض عن المستقبل هو أن الفعل الماضي يخبر عن المضارع إذا كان الفعل المضارع من الأشياء الهائلة التي لم توجد ، والأمور المتعاظمة التي لم تحدث فتجعل عند ذلك فيما قد كان ووجد ووقع الفراغ من كونه وحدوثه . وأما الفعل المضارع إذا أخبر عن الماض فإن الغرض بذلك تبيين هيئة الفعل واستحضار صورته ليكون السامع كأنه يعاينها ويشاهدها[2] .

يتضح مما تقدم أن الفعل المضارع صيغة (يفعل) ليست قاصرة على الدلالة على الحال والاستقبال بل تستطيع أن تعبر عن جميع الأزمنة الماضي والحاضر والمستقبل والمستمر المتجدد بمساعدة بعض القرائن والأدوات كل ذلك يتم في غاية الدقة والوضوح من خلال السياق اللغوي .

---

[1] همع الهوامع ج١ ص٢٣

[2] الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان ص٥٤

الفصل الرابع

آراء النحاة القدامى حول فعل الأمر ودلالته الزمنية

آراء النحاة القدامى حول فعل الأمر ودلالته الزمنية

تباينت آراء النحاة القدامى حول فعل الأمر ودلالته الزمنية أيما تباين . على الرغم من أن فعل الأمر يحتل حيزاً كبيراً في اللغة العربية باختلاف أنواع خطابها : الشعر ، النثر والسجع .

فالكوفيون ذهبوا إلى أن صيغة الأمر محذوفة من الفعل المضارع وأن الأصل في اضرب لتضرب ، وفي اقتل لتقتل ، فحذف حرف المضارعة وتاء الخطاب ، فبقيت الضاد ساكنة ، فاجتلبت ألف الوصل ، فقيل اضرب واقتل[1] .

يلاحظ أن الكوفيون حاولوا تبرير ما ذهبوا إليه بأسلوب افتراضي لايستند لأي دليل لغوي ، واتخذوا من المنطق والفلسفة سبيلاً لإقناع الآخرين برأيهم ، وكان الأجدر بهم أن يعتبروا صيغة الأمر قسماً مستقلاً بذاته تمشياً مع طبيعة اللغة .

أما البصريون فذهبوا إلى أنها صيغة على حدتها ، وليست مختصرة من الفعل المضارع ، ولكنها جارية عليه حتى كأنها مختصرة منه . والصحيح عند أبي الربيع ما ذهب إليه البصريون ، لأن حرف المضارعة لم يجيء قط محذوفاً ، وحذف الجازم لم يأت إلا في الشعر قال الشاعر :

محمدُ تفْدِ نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا[2]

وصيغة الأمر هي الأكثر في كلام العرب ، ولم يجيء الأمر للمخاطب إلا بها إلا في قراءة يعقوب (فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا)[3] فكيف يدّعي في هذا من الذي كثر في كلام العرب واطرد أمران : أحدهما لا نظير له ، والآخر لا نظير له إلا في الشعر[4] .

وقال الزمخشري عنه : (وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا تخالف بصيغته إلا أن تنـــزع الزائدة فنقول في تضع ضع وفي تضارب ضارب وفي

---

(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ابن أبي الربيع السفر الأول ص٢٢٤ وهمع الهوامع ج١ ص٢٦-٢٧ .

(2) البسيط في شرح جمل الزجاجي السفر الأول ص٢٢٤ .

(3) سورة يونس من الآية ٥٨ .

(4) البسيط في شرح جمل الزجاجي السفر الأول ص٢٢٤-٢٢٥ .

تدحرج دحرج ونحوهما مما أوله متحرك فإن سكن زدت همزة وصل لئلا يبتدأ بالساكن فنقول في تضرب اضرب وفي تنطلق وتستخرج انطلق واستخرج والأصل في تكرم تأكرم كتدحرج فعلى ذلك خرج أكرم)[1] .

وأما ما ليس للفاعل فإنه يؤمر بالحرف داخلاً على المضارع دخول (لا) و (لم) كقولك لتضرب أنت وليضرب زيد ولأضرب أنا ، وكذلك ما هو للفاعل وليس بمخاطب كقولك ليضرب زيد ولأضرب أنا[2] .

وقال ابن يعيش : اعلم أن الأمر معناه طلب الفعل بصيغة مخصوصة ، وله ولصيغته أسماء بحسب إضافاته ، فإن كان من الأعلى إلى من دونه فهو أمر ، وإن كان من النظير إلى النظير قيل له طلب ، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى قيل له دعاء[3] .

يتضح مما سبق أن النحويين لم يتفقوا على استقلالية فعل الأمر كذلك اختلفوا في دلالة صيغته على زمن معين .

قال سيبويه : وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً اذهب واقتل واضرب . وقال السيوطي : الأمر مستقبل أبداً لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل نحو:(يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ)[4] فتقوى الله حاصلة منه — صلى الله عليه وسلم — قبل نزول الآية لكن المطلوب الاستمرار والمداومة عليها . قال ابن هشام : إلا أن يراد به الخبر نحو : ارم ولا حرج فإنه بمعنى رميت والحالة هذه . وإلا لكان أمراً بتجديد الرمي وليس كذلك[5] .

---

(1) المفصل ج1 ص١٤٩-١٥٠ .

(2) المفصل ج1 ص١٥٠ .

(3) شرح المفصل ، ابن يعيش ص٥٨ .

(4) سورة الأحزاب من الآية ١ .

(5) همع الهوامع ج1 ص١٦ .

وقد يدل على الأمر بلفظ الخبر نحو:(وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ)[1] ونحو (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ)[2]كما يدل على الخبر بلفظ الأمر نحو:(فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَانُ مَدًّا)[3] أي فيمدَّ .

وفي حاشية يس : الأمر مستقبل زمنه لاينفك عن الاستقبال في وقت من الأوقات ، هذا باعتبار الحدث المأمور بإيقاعه وأما باعتبار كون الأمر إنشاء فظاهر قول ابن مالك : الإنشاء هو إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود لأن كل إنشائي له زمن حالي من حيث كونه إنشاء ، وإن من الإنشاء ما حدثه مسند إلى المتكلم باللفظ الإنشائي نحو : بعت واشتريت وهذا حالي لاغير وليست فعليته بهذا الاعتبار ، ومنها ما حدثه مسند إلى غير المتكلم باللفظ الإنشائي وهو الأمر وهذا له زمان حالي من حيث هو إنشاء ومستقبل من حيث الحدث المطلوب به ، وفعليته بهذا الاعتبار لا بالأول . واثبات الحال للأفعال الإنشائية ليس باعتبار دلالتها عليه في أصل الوضع وإنما ثبوته لها من ضرورة الوقوع فلا ينافي هذا نفي ابن الحاجب دلالتها على الزمان في حال الإنشاء وإن ذلك لا يقدح في فعليتها لعروضه لأن ذاك بالنظر إلى الزمان الذي كانت دالة عليه في أصل الوضع فلم يتوارد النفي والإثبات على محل واحد[4] .

وقد اضطرب موقف ابن الحاجب في دلالة فعل الأمر على الزمن فبينما يذكر في كافيته : (أن الأمر صيغة يطلب بها الأفعال من الفاعل المخاطب)[5] أن الأمر صيغة يطلب بها الفعل في علمي الأصول والجدل ما يدعم هذا الرأي[6] فإنه يذكر في مختصره ما يخالف إجماع النحويين بقوله : إن صيغة الأمر لا دلالة لها على الزمان وضعاً أصلاً وإنما يفهم منه الزمان التزامًا[7] .

---

(1) سورة البقرة من الآية ٢٣٣ .

(2) سورة البقرة من الآية ٢٢٨ .

(3) سورة مريم من الآية ٧٥ .

(4) حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى ج٢ ص٦٧ .

(5) مجموع أمهات المتون، مصر مطبعة الحلبي ط٤ ، ١٣٦٩هـ - ١٩٤٩م وانظر الفعل والزمن د. عصام نور الدين ص٩٣

(6) منتهى الوصول والأمل ، ابن الحاجب ، مطبعة السعادة ، مصر طبعة ١٣٢٦م ص٦٥ وما بعدها .

(7) الفصول الخمسين طبعة ايران ص٧٩ نقلا عن

وفي حاشية الصبّان : (وزمن فعل الأمر الاستقبال باعتبار الحدث المأمور به . أما باعتبار الأمر والطلب الصادر من المتكلم ، وملاحظة وقت الكلام نفسه فزمنه الحال .

وقد لخص القزويني انقسام آراء النحاة في دلالة فعل الأمر على الزمن في أربع حالات :

١- منها ماجزم به جماعة من الأصوليين تبعاً لجمهور النحاة من دلالته على الحال.

٢- ومنها مايستفاد من غير واحد من أهل اللغة العربية من دلالته على الاستقبال ،

٣- ومنها مايستشم من بعضهم اشتراكه بين الحال والاستقبال .

٤- ومنها ماصار إليه محققوا متأخري الأصوليين من منع دلالته على زمان حالاً واستقبالاً[٢]

يستنتج مما سبق أن لفعل الأمر دلالتين زمنيتين دلالة زمنية صرفية ، ودلالة زمنية نحوية.

أما الدلالة الزمنية الصرفية فهي وظيفة تؤديها صيغة (افعل) بوضعها الإفرادي فمثلاً الأفعال : اذهب وقم واجلس تدل على الاستقبال المطلق بصيغتها الصرفية المجردة فالزمن المستقبل يلحظ فيها ابتداء .

وأما الدلالة الزمنية النحوية فهي وظيفة في السياق تؤديها الصيغة بمساعدة بعض القرائن والأدوات ، ولفعل الأمر أربع حالات زمنية نحوية تؤديها صيغة (افعل) من خلال السياق بمساعدة بعض القرائن والأدوات .

---

(٢) حاشية السيد على القزويني على الفوائد طبع بمصر ص ٩٧ . وانظر الفعل والزمن ، لعصام نور الدين ص ٩٣ - طبعة المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع .

الأولى : دلالته على المستقبل .

يدل فعل الأمر على المستقبل القريب في نحو قولك : (اغلق الباب) و (وضع القلم) كما يدل على المستقبل البعيد في نحو قوله تعالى:(رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا)[1]. وذلك بقرينة أن الأمر في الآية متعلق بيوم القيامة .

الثانية : دلالته على الحال .

وذلك على نحو قولك لمن لا يعلم ماذا خبئ له وماذا يراد به وهو يضحك ويصخب : (اضحك قبل أن تبكي) فالضحك مأمور به وهو حاصل في الحال .

الثالثة : دلالته على المضي .

وذلك نحو قولك لمن عوقب بجرم ارتكبه : (ذق عاقبة مافعلت) ومنه قوله – صلى الله عليه وسلم – : (ارم ولا حرج) فإنه بمعنى رميت وإلا لكان أمراً له بتحديد الرمي وليس كذلك . ومن ذلك قول المنصور بعدما قتل أبا مسلم :

اشرب بكأس كنت تسقي بها أمَّر في الحلق من العلقم

زعمت أن الدين لا ينقضي كذبت فاستوفِ أبا مجرم[2]

الرابعة : دلالته على الاستمرار .

وذلك نحو قوله تعالى:(وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا)[3]. وكقولك لابنك ناصحاً : احترم الكبير ووقر الصغير ، واستعن بالله في جميع أمورك .

يلاحظ أن الدلالة الزمنية النحوية لفعل الأمر لا تتضح إلا من خلال السياق فقد عبر فعل الأمر من خلال السياق عن جميع الأزمنة و لم يقتصر على المستقبل.

---

[1] سورة الفرقان من الآية ٦٥ .

[2] الدلالة الزمنية لفعل الأمر ، د. فاضل السامرائي ص١٥٩ .

[3] سورة لقمان من الآية ١٥ .

الفصل الخامس

آراء المحدثين العرب والمستشرقين حول الدلالة الزمنية للأفعال

المبحث الأول

آراء المحدثين من النحويين واللغويين حول الدلالة الزمنية للأفعال

تحدث الأستاذ العقاد عن الزمن في اللغة العربية ، وأكد على مقدرة اللغة ، العربية على التعبير عن الزمن بكل أبعاده وذكر ما للغة العربية من وسائل تستطيع أن تعبر بها عن كل لحظة من أجزاء الزمن وتقسيماته . ودحض بالحجة والبرهان ماشاع بين الغربيين من المختصين بدراسة تواريخ الألسن عن اللغات السامية ومنها العربية من أنها ناقصة في دلالة أفعالها على الأزمنة[1] .

ويرى الأستاذ العقاد أن الأفعال في اللغة العربية أدل على التطور والارتقاء من لغات أخرى تحسب في طليعة اللغات دقة وأداء للمعاني الذهنية ويرى كذلك أن من علامات التطور في اللغة العربية أن الفعل الماضي فيها هو الأصل ويأتي الفعل المضارع بالتصريف... وفي لغات أخرى تعد من أرقى اللغات يشيع استعمال المضارع (أولاً) ويؤخذ منه الماضي بإضافة حرف أو مقطع أو تغيير الصيغة . فالإنسان البدائي يتكلم كأنه يصور على الطريقة الهيروغليفية . فيرسم الحاضر المشاهد في أثناء عمل الكتابة . أي في الزمن الحاضر المضارع للرؤية . فإذا أراد أن يعبر عن الماضي أضاف إلى الصورة علامة تدل على حدوثها فيما مضى ، أو أضاف إليها صوراً تتم معناها بما يفهم منه إسنادها إلى وقت مضى . ولكن العربية تغلب فيها صيغة الماضي ويؤخذ منها المضارع بحرف يدخل عليها . وإنما تتم غلبة الصيغة الماضوية بتطور يتدرج في الارتقاء حتى تستقر الصيغتان — صيغة الماضي وصيغة المضارع — على هذا التقسيم[2] .

ويذكر العقاد علامة أخرى من علامات التطور والارتقاء في اللغة العربية وهي (أن تكون التفرقة بين الزمنين فلسفية منطقية فضلاً عن التفرقة النحوية)[3]

---

(١) الزمن في اللغة العربية ، العقاد ، بحلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة العدد ١٤/١٩٦٢م ص٣٨ .

(٢) المصدر السابق ص٣٩ .

(٣) المصدر نفسه ص٤٠ .

وذكر العقاد أن الفعل في كثير من اللغات المعدودة من أرقى اللغات ينقسم إلى: ماض وحاضر ومستقبل . Past, Present and Future. على حين أن الحاضر شيء نبحث عنه فلا نجده ، أو نجده على الدوام متصلاً بالاستقبال لا ينفصل عنه لحظة من أقصر اللحظات . لأنه ما من لحظة مهما تقصر إلا وهي كافية أن تجعله في حكم ما كان وليس هو حاضر الآن . وأشار إلى وجود هذا الفارق الدقيق في تقسيم الأفعال العربية لأنها ماض ومضارع يدل على الحال متصلاً بالاستقبال ، ولا يكون الفعل إلا للحال والاستقبال ، أو يكون الزمن فيه مضارعاً للزمن السائر الذي لا يستقر على قرار[1] .

ويقول الأستاذ العقاد : (وهذه التفرقة الفلسفية المنطقية ملحوظة في التفرقة الأجرومية بين الحاضر والمستقبل في لغة العرب فإذا أراد المتكلم أن يذكر المستقبل بشتى معانيه فهو موجود بمعنى الاستمرار وبمعنى الدلالة على ما يأتي وبمعنى الإنشاء واستحداث الفعل على الطلب ...)[2].

يلاحظ أن الأستاذ العقاد قد تكلم عن مستوى النحو التقليدي الذي لا يخلو من الفكر الفلسفي مع أن الخلط بين الفلسفة وقواعد اللغة العربية أدى إلى كثير من التعارض بين التقسيم الفلسفي للفعل إلى ماض ومضارع وأمر وبين واقع الفعل في السياق اللغوي . فليت العقاد قال بوجوب التفرقة بين الزمن الفلسفي والزمن النحوي لأن اللغة العربية يجب أن تدرس كما هي دون خلط بين منطق أو فلسفة . وقد دعا إلى ذلك كثير من الباحثين الذين عاصروا العقاد .

يقول الدكتور كمال بشر في ثنايا تعليقه على كلام العقاد : (من الخلط إدخال المنطق في قواعد اللغة العربية . فتقسيم الفعل من حيث الزمن إلى ماض

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة العدد ١٤ ١٩٦٢م ص٤٠

[2] المصدر السابق ص٤٠ .

ومضارع وأمر تقسيم فلسفي أدى إلى اللبس في كثير من الأحيان مثل : قوله تعالى : (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ)[1] ومثل قوله تعالى:(إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)[2].

ففتح مكة كان بعد نزول الآية بثماني سنوات فنحن نريد أن نفرق بين الزمن بمعناه الفلسفي والزمن بمعناه اللغوي ...)[3]

ويقول الدكتور تمام حسان : (وحين نظر النحاة العرب في معنى الزمن في اللغة العربية كان من السهل عليهم أن يحددوا الزمن الصرفي من أول وهلة فقسموا الأفعال بحسبه إلى ماض ومضارع وأمر ثم جعلوا هذه الدلالات الزمنية الصرفية نظاماً زمنياً وفرضوا تطبيقها على صيغ الأفعال في السياق كما يبدو من تسمية الماضي ماضياً حتى يكون معناه في السياق الاستقبال)[4] .

ويمضي الدكتور تمام حسان في كشف سوءات التقسيم الفلسفي الذي فرضه النحاة على صيغ الأفعال فيقول : (فلما نسب النحاة المضي إلى صيغة (فعل) وقبيلها ونسبوا الحال أو الاستقبال دائماً إلى صيغتي (يفعل) و (افعل) وقبيلهما نظروا في الجملة الخبرية المثبتة والمؤكدة فلم يجدوا هذه الدلالات الزمنية تتأثر كبيرًا بعلاقاتها في السياق ، لكنهم عند نظرهم إلى الجملة المنفية وجدوا المضارع المنفي قد يدل على المضي ، وحين نظروا في الجمل الإنشائية وجدوا صيغة (فعل) تفيد الاستقبال في التحضيض والدعاء والشرط مثلاً ، ولما كانت قواعدهم التي وضعوها عزيزة على أنفسهم لم يخطر ببالهم أن يعيدوا النظر في نظام الزمن فمي ضوء مطالب السياق ، وساغ لهم أن ينسبوا اختلاف الزمن إلى الأدوات ...)[5] .

ويصل الدكتور تمام إلى أن النحاة لم يحسنوا النظر في تقسيمات الزمن في السياق العربي إذ كان عليهم أن يدركوا طبيعة الفرق بين مقررات النظام ومطالب

---

[1] سورة الكوثر الآية ١

[2] سورة الانشقاق الآية ١ .

[3] مجلة مجمع اللغة العربية العدد ١٤ ص٤٥ .

[4] اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ص٢٤٢-٢٤٣ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثالثة ١٩٨٥م .

[5] المصدر السابق ص ٢٤٣

السياق ثم أن ينسبوا الزمن الصرفي إلى النظام الصرفي وينسبوا الزمن النحوي إلى مطالب السياق ... ومادام الزمن النحوي وظيفة في السياق يؤديها الفعل والصفة الخ فلابد أن تلعب القرائن الحالية والمقالية دورها كاملاً في تحديد هذا الزمن[1] .

ويقول الدكتور إبراهيم أنيس معلقاً على تقسيم الفعل عند النحاة من حيث الزمن : (فإذا نظرنا فيما يقوله النحاة من العرب في هذا الصدد وجدناهم يربطون ربطاً وثيقاً بين الصيغة والزمن ، فيقسمون الأزمان إلى ثلاثة : الماضي ، والحالي ، والمستقبل ، مكتفين بتلك الأزمنة الأساسية على أن بعض المتكلمين من العرب قد أنكر وجود الزمن الحالي ورآه مندرجاً في الماضي والمستقبل بعضه في الماضي والباقي في المستقبل ، ولكن جمهور النحاة يأبون هذا)[2] .

ويتحدث الدكتور أنيس عن عجز التقسيم الفلسفي لزمن الفعل في تلبية متطلبات الزمن من خلال السياق بقوله: (إن النحاة حين رأوا الخلل يتسرب إلى تقسيمهم من نواح عدة ، بدءوا كعادتهم يحملون الكلام العربي ما ليس منه، ويتأولون من النصوص الصحيحة ما ليس بحاجة إلى تأويل أو تخريج فإذا استعمل الماضي مكان المضارع قالوا لحكمة أرادها المتكلم أو الكاتب وإذا استعمل المضارع مكان الماضي التمسوا في هذا نكتة بلاغية هللوا لها وكبروا وما كان أغناهم عن كل هذا التعسف لو أنهم نظروا لصيغ الفعل وأساليبها بعيدة عن الفكرة الزمنية) [3].

ويرى الدكتور أنيس أن من الواجب فصل الصيغة عن الزمن ودراسة أساليب الصيغ مستقلة عن الزمن ، دراسة لغوية لا منطقية ، لتدرك ما فيها مـــن جمال وحسن[4] .

---

[1] المصدر السابق ص ٢٤٣

[2] من أسرار اللغة – إبراهيم أنيس ص ١٧٠/ الطبعة السابعة ١٩٨٥م مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة

[3] المصدر السابق ص ١٧١

[4] المصدر السابق ص١٧٢

هذا الرأي يتفق مع آراء عدد من الباحثين المحدثين الذين يقولون بضرورة التفرقة بين الزمن الفلسفي والزمن اللغوي في الحديث عن الدلالة الزمنية للأفعال في اللغة العربية .

ويرى الدكتور السامرائي أن الفعل العربي قادر على الإعراب عن دقائق الزمن بكل أبعاده غير أن النحاة لم يستقرؤا العربية استقراء وافياً ليتبين لهم طرائق استعمال الفعل. وأن كل ما فطنوا له هو اتفاقهم على أن الفعل من الأحداث المقترنة بزمان ما. غير أنهم لم يعطوا إيضاحات كافية عن حدود هذا الزمان . ولعل سبب هذا التقصير متأت عن منهجهم في البحث النحوي فقد اهتموا بالعلة والعامل وما يترك العامل من أثر وهو ما دعي بـــ(الإعراب) ... وكان اهتمامهم بالفعل من حيث كونه عاملاً بل أقوى العوامل يعمل ظاهراً ومقدراً متقدماً ومتأخراً ومن أجل ذلك لم يولوا مسألة الدلالة الزمانية حقها[1] .

ويرى السامرائي أن النحاة كأنهم تخلصوا في دراستهم للفعل بالتعلق بالأشكال (Forms) وذلك إن ما كان على (فعل) ونحوها دال على المضي ، وما كان على (يفعل) ونحوها دال على الحال والاستقبال . ولم يقفوا وقفات طويلة على هذه الصيغ ليروا كيف تنصرف إلى حدود أخرى تعرب عن الخصوصيات الزمانية[2] .

يتضح مما سبق أن الدارسين المحدثين أكدوا على مقدرة اللغة العربية على التعبير عن الزمن بكل أبعاده وأن الأفعال العربية أقدر على التطور والارتقاء واستيعاب الزمن بكل دقائقه من لغات أخرى تحسب في طليعة اللغات دقة وأداء للمعاني الذهنية . كما أكدوا على أن النحاة القدامى لم يوفقوا حين خلطوا بين المنطق وقواعد اللغة العربية ، وتقسيم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر تقسيم فلسفي أدى إلى اللبس في كثير من الأحيان . كما أكدوا أن للفعل دلالتين زمنيتين دلالة صرفية تؤديها صيغة الفعل بوضعها الإفرادي ودلالة نحوية لغوية وهي وظيفة في السياق يؤديها الفعل بمساعدة بعض القرائن والأدوات .

---

[1] الفعل زمانه وأبنيته ، إبراهيم السامرائي ، ص١٧-١٨ .

[2] الفعل زمانه وأبنيته ، إبراهيم السامرائي ص١٨ .

المبحث الثاني : آراء المستشرقين حول الدلالة الزمنية للأفعال

درج كثير من الباحثين الغربيين المختصين بدراسة تاريخ الألسن على مقارنة الفعل في اللغات السامية بالفعل في اللغات الأوروبية من حيث الدلالة على الزمن وكثيراً ماانتهوا إلى الحكم بأن اللغات السامية ناقصة في دلالة أفعالها على الزمن ، ومنها اللغة العربية مع تفاوت بينها وبين الفروع الأخرى من الأرومة المشهورة باسم اللسان السامي أو لسان الساميين ، ويرون في اللغات الأوروبية دقة وانضباطاً في التعبير عن الزمن بواسطة أفعالها لا مثيل له في اللغات السامية .

يقول هنري فليش : (ولاشك أن الدارس الذي تعود سلوك الفعل في الفرنسية يتيه أمام وضع الفعل العربي)[1] فهو ينظر إلى الفعل العربي من خلال نظرته للفعل في الفرنسية ، وهذا خطأ كبير لأن لكل لغة خصوصيتها واستثناءاتها في التعبير . ومما يؤكد هذه النظرة الخاطئة ما قاله رودي باريت : (ونحن في هذا نطبق على الإسلام وتاريخه . وعلى المؤلفات العربية التي نشتغل بها المعيار النقدي نفسه الذي نطبقه على تاريخ الفكر عندنا ، وعلى المصادر المدونة لعالمنا نحن)[2] .

ويرى بروكلمان أن اللغات السامية تفرق بين نوعين فحسب من الأزمنة يبنى أحدهما بزيادة مقاطع في الأول ، على صيغة الأمر وهو ما يسميه العرب بالمضارع Imperfekt ويبنى الثاني فيما عدا الآشورية بزيادة مقاطع في نهاية أصل آخر يختلف عن الأمر بالتدريج المطرد للحركات فيه وهو الماضي Perfekt وتعبير الماضي والمضارع هنا ليس له المعنى النحوي الموجود في اللغات الهند أوروبية ولكنه يحمل معناه الأصلي وهو : (الحدث الذي انتهى) و (الحدث الذي لم ينته بعد)[3] .

---

(١) العربية الفصحى ، هنري فليش تعريب عبد الصبور شاهين المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ص١١٦ .

(٢) الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية رودي باريت ترجمة مصطفى ماهر ص ١٠ / دار إحياء الكتاب العربي ، القاهرة .

(٣) فقه اللغات السامية تأليف المستشرق الألماني كارل بروكلمان ص١١٣ ترجمة رمضان عبد التواب ١٣٩٧-١٩٧٧م ، مطبعة جامعة أم القرى .

وقد تجاوز بعض الباحثين الغربيين البعد اللغوي الشكلي ونفذ منه إلى تجاوز الحكم على اللغات بالحكم على الشعوب الناطقة بها فقد ذهب بعض أصحاب المذهب العقلي من أمثال فون همبولت ، وهورف إلى أن اللغة التي تحتوي على أزمنة محددة واضحة للأفعال مثلاً ، تدفع المتحدثين بها إلى إدراك قيمة الوقت ، وتعودهم الدقة في المواعيد والمحافظة عليها أما اللغة التي لا توجد فيها أزمنة واضحة للفعل ، بل تكتفي بصيغة زمنية واحدة ، فإنها تؤثر في المتحدثين بها ، وتفقدهم الاهتمام بقيمة الوقت مما يجعلهم يهملون المحافظة على المواعيد ، ولا يهتمون بإنجاز أعمالهم حسب جدول زمني واضح)[1] .

ويرى بروس أنغام أن التمييز بين الأزمنة ليس أهم شيء في اللغة العربية بل المهم هو التمييز بين أوجه عمل الفعل وذلك بعد أن قام بمناقشة الزمن من خلال بعض الجمل الواردة في النصوص القديمة[2] .

ولم يفت بعض الباحثين الغربيين أن يشيروا إلى ثراء اللغة العربية في التعبير عن الزمن بأجزائه ومقتطعاته ، يقول هارتنر : (إن الكلمات المستعملة في العربية للدلالة على الزمان موجودة في اللغات السامية الأخرى عدا كلمة زمان فهي في العربية فقط)[3] .

وقد نعت بيرجشتريسر العربية بأنها أغنى من اللغات الأوروبية واليونانية في بعض الأشياء من حيث الوفاء بحاجات التعبير عن الزمن[4] .

وفي محاولة لدراسة زمن الفعل في اللغة العربية ناقش المستشرق فولف ديتريش فيشر زمن الفعل الماضي والمضارع بعد أن قام بتقسيم اللغة العربية إلى ثلاث مراحل :

---

(1) خصائص العربية في الافعال والأسماء ، اسماعيل أحمد عمايره ص٣٢-٣٤ ، الطبعة الثانية دار حنين ١٩٩٢م .

(2) مجلة الموقف الأدبي العددان ٢٠٥، ٢٠٦ ص٥٥ مقال بعنوان : مفهوم الزمن بين الشراء والنا ة

(3) السجل العلمي للندوة العالمية الأولى لتعليم العربية لغير الناطقين بها ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م مقال بعنوان : الزمن والوجهة

(4) بيرجشتريسر التطور النحوي للغة العربية ص٨٩-٩٠ وانظر خصائص العربية في الأفعال والأسماء / اسماعيل عمايره ص٣٥.

١– مرحلة العربية الكلاسيكية .

ويعني بها المرحلة التي نشأت فيها المدارس النحوية.

٢– مرحلة ما بعد الكلاسيكية .

وهي المرحلة التي تلي مرحلة الكلاسيكية .

٣– مرحلة ما قبل الكلاسيكية .

ويعني بها المرحلة التي تقع قبل التأثر بالنظام المدرسي للنحاة العرب ويرى أن لغة ما قبل الكلاسيكية قد اختلفت اختلافاً بيناً عن المرحلة الكلاسيكية . وتبدو هذه التغييرات عنده أوضح ما تكون في أشكال الأفعال . يقول : (أصبح شكلاً الفعلين الماضي والمضارع في المرحلة الكلاسيكية يستخدمان في الإشارة إلى مراحل زمنية محددة . أي أن الفعل الماضي يشير إلى الزمن الماضي – بصرف النظر عن صيغ الماضي الدال على التمني ، وهي من بقايا الصيغ المنحدرة من المراحل القديمة – فبدون ارتباطه بـــ(قد) يعرض واقعا تمَّ حدوثه في الحاضر أو الماضي ضمن إطار زمني محدد ، ويشير الفعل المضارع إلى الحاضر سواء أكان الحاضر الدال على آنية الحدث Aktualle Gegnewart(الكلب ينبح الآن في التو) أم الحاضر الدال على ديمومة الحدث Allgemeingultige Gegnewart (الكلب ينبح ، أي الكلب حيوان نابح)[1] .

ويرى أن الأمر مختلف تماماً في استخدام الفعل بالنسبة إلى مرحلة ما قبل الكلاسيكية عنه في المرحلة الكلاسيكية فنظام الفعل في مرحلة ما قبل الكلاسيكية في رأيه يركز على الوجهة Aspeke system فالفعل الماضي يشير حتى دون (قد) على واقع منته... و(جعت) لا تدل على (أنني كنت جائعاً) و إنما تدل على (أنني جائع) ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : (وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا) فليس المعنى أن رحمته

---

[1] بحوث في الاستشراق واللغة ، اسماعيل احمد عمايره ص ٤٣٣-٤٣٥ مؤسسة الرسالة دار البشير ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧-١٩٩٦م .

تقتصر على الماضي فحسب وليست هذه الصياغة وليدة اشتراطها بالفاصلة القرآنية وإنما جاءت من وجهة الفعل الماضي . فالفعل المضارع يشير إلى جانب دلالته على آنية الحاضر ودوامته ، أيضاً على استمرارية الحدث أو تكرره سواء أكان ذلك في الحاضر أم الماضي[1] .

يلاحظ فيما قاله فولف شيئاً من الموضوعية فهو يرى أن الدلالة الزمنية للفعلين الماضي والمضارع في مرحلة ما قبل العربية الكلاسيكية كما يسميها أوسع وأشمل مما هي عليه في المرحلة الكلاسيكية التي نشأت فيها المدارس النحوية فحددت الدلالة الزمنية لهذين الفعلين من خلال منظور صرفي انفرادي بعيداً من السياق العام. ولعل هذا المنظور الضيق للدلالة الزمنية للفعل هو الذي حدا بكثير من الباحثين الغربيين للحكم على اللغة العربية بأنها قاصرة عن تلبية احتياجات الناطقين بها للدلالة على الزمن فاعتبروا أن هذه اللغة نشأت في صحراء خاوية لا قيمة للوقت عند أهلها فلا جرم أن تخلوا من التوقيت الدقيق في تمييز الأفعال والأحداث .

أخيراً يمكن أن نخلص مما تقدم إلى أن بعض المستشرقين نظر إلى اللغة العربية من خلال نظرته للغته فكان حكمه على اللغة العربية خاطئاً لأن لكل لغة خصوصياتها . وبعضهم تجاوز البعد اللغوي الشكلي ونفذ منه إلى تجاوز الحكم على اللغات بالحكم على الشعوب الناطقة بها وهؤلاء يعتبرون أكثر بعداً عن العلمية والموضوعية . وفريق ثالث فرق بين اللغة العربية في مرحلة ما قبل الكلاسيكية ومرحلة العربية الكلاسيكية وما بعدها ، وهذا الفريق يعتبر أكثر موضوعية من غيره .

---

[1] المصدر نفسه ص٤٣٢-٤٣٥ .